التمثيل النيابي وقوانين الانتخابات في الدولة العثمانية وأثرها على الأوضاع السياسية في بلاد الشام في نهاية العصر العثماني ١٨٧٦-١٩١٤م

تاريخ تسلم البحث: ٢٠٠٥/٠٩/٠٨م تاريخ قبوله للنشر: ٢٠٠٧/٠٤/٠٩م

*زهير غنايم عبداللطيف غنايم**

مُلَخَّص

يتناول هذا البحث دراسة التجربة البرلمانية في الدولة العثمانية، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ١٨٧٦-١٩١٤م، إذْ قام العثمانيون في هذه الفترة بإجراء الانتخابات البرلمانية أربع مرات، الأولى: عام ١٨٧٦م بعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني الحكم، والثانية: عام ١٩٠٨م، والثالثة: عام ١٩١٢م، والرابعة: عام ١٩١٤م، بعد تولي جمعية الاتحاد والترقي السلطة في الدولة العثمانية.

كما يهدف البحث إلى توضيح موقف السلطان عبد الحميد من الانتخابات والثورة الارتجاعية (المضادة)، التي قامت تعارض جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٨م، ويبين ما ترافق مع هذه التجربة من خلافات داخل الدولة العثمانية بين مؤيد ومعارض للدستور، والانتخابات، وخلافات بين المسلمين والمسيحيين.

كما يستعرض أثر الانتخابات على الحياة السياسية في بلاد الشام، من حيث مساهمتها في زيادة الخلافات بين الأسر المتنفذة، وتعميق الخلافات بين العرب والأتراك، وازدياد مطالبة العرب بحقوقهم وتشكيلهم للأحزاب والجمعيات التي أخذت تطالب بتحسين أوضاع العرب، وتطبيق اللامركزية، وتطور مطالب بعض هذه الجمعيات إلى الدعوة للانفصال عن الدولة العثمانية.

* أستاذ مساعد، قسم التاريخ، جامعة القدس- فلسطين.

Abstract

This research deals with study of Ottoman parliamentary experiment in the second half of the ١٩th century and the beginning of the ٢٠th century, (١٩٧٦-١٩١٤), during which the ottomans carried out four parliamentary elections. The first was carried out in the year ١٨٧٦ after sultan Abd al-Hameed took power, the second in ١٩٠٨, the third in ١٩١٢ and the fourth in ١٩١٤ after al-Etehad Wa-altaraki (union and advancement) association took power in the ottoman state. This study clarifies the sultan's Abd al-Hameed position of the elections and the counter revolution in the year ١٩٠٨ which opposed al-Etehad wa al-Taraki association.

The study also sheds light upon the disagreement within the ottoman state between those who support the elections and the constitution and the ones who oppose them, in addition to the disagreement between Muslims and Christians.In addition this study examines the effects of the elections on the political life in (blaad al-sham) Syria, with respect to it's contribution to the increase of disagreement between dominating families and Turks Arabs, the increase of Arab demands of their rights, their forming of new parties and associations that started demanding to improve the arab conditions and their demand to be separated from the Ottoman state.

الانتخابات البرلمانية الأولى ١٨٧٧م:

بدأت في الدولة العثمانية، في نهاية القرن الثامن عشر، سلسلة من التنظيمات تهدف إلى إصلاح أوضاعها المتردية، وبدأت هذه التنظيمات بإصلاح الجيش، والقضاء على الجنود الإنكشارية، وإنشاء فرق عسكرية جديدة، وفرض التجنيد الإجباري على جميع السكان من المسلمين والمسيحيين واليهود، بعد أن كان التجنيد مقصوراً على المسلمين فقط[١].

وتتابعت التنظيمات بإصدار خط شريف كلخانة[٢] سنة ١٨٣٩م، وإصدار التنظيمات الخيرية[٣] سنة ١٨٥٦، وقانون الولايات العثماني الجديد[٤] سنة ١٨٦٤[٥].

لم تقتصر الإصلاحات على النواحي الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، بل امتدت لتشمل النواحي السياسية، وتمثلت بإصدار الدستور العثماني (القانون الأساسي) في ٢٣ كـــانون الأول ١٨٧٦م، والذي نصَّ على تشكيل المجلس العمومي (البرلمان) من مجلسي الأعيان و(المبعوثان)، على أن يتشكل مجلس الأعيان من ثلث أعضاء مجلس (المبعوثان) ويعين السلطان أعضاءه، من الأشخاص الذين لهم خدمات متميزة في

الدولة، وتستمر عضويتهم مدى الحياة، وحددت مهمته في تدقيق القوانين واللوائح الصادرة عن مجلس (المبعوثان)، وله حق رفضها وإعادتها للمجلس لإعادة النظر فيها لتعديلها، أما اللوائح والقوانين، التي يوافق عليها المجلس، فترفع للصدر الأعظم لإقرارها.

أما أعضاء مجلس (المبعوثان) فيتم انتخابهم باقتراع سري، على أساس أن يمثل كل عضو خمسين ألفاً من السكان، واشترط على أعضاء مجلس (المبعوثان) أن يكونوا من التابعية العثمانية، وأن يتقنوا اللغة التركية، وأن لا يجمعوا بين عضوية المجلس ووظيفة حكومية أخرى باستثناء الوزارة(٦).

بدأ تطبيق النظام البرلماني بعد تولي السلطان عبد الحميد الثاني العرش، الذي وعد في الخطاب الذي ألقاه في أيلول ١٨٧٦م بتطبيق القانون الأساسي وإنشاء المجلس العمومي، وعهد السلطان إلى مدحت باشا(٧) بتولي الصدارة العظمى في ١٦ كانون الأول ١٨٧٦م، ووجه إليه في ١٩ كانون الأول ١٨٧٦م خطاً همايونياً يتضمن المطالبة بالعمل على تطبيق القانون الأساسي، وفي نفس اليوم أعلن مدحت باشاً بدء العمل بالقانون الأساسي في مراسيم خاصة أقيمت في الباب العالي(٨). وفي ٢٨ تشرين الأول ١٨٧٦م صدر القانون الانتخابي الأول، وصدر القانون الانتخابي الثاني في شهر حزيران ١٨٧٧م والذي نص على منح مجالس الإدارة في مراكز الولايات والألوية والأقضية حق انتخاب النواب، لأن هذه المجالس منتخبة من الشعب، ولذلك فإن انتخابها للنواب هو بمنزلة انتخاب الشعب لهم(٩).

وقد أجريت الانتخابات النيابية الأولى سنة ١٨٧٧م، بموجب القانون الانتخابي الاول الذي صدر في ٢٨ تشرين الاول سنة ١٨٧٦م(١٠) وفاز بها عن الولايات العربية كل من: خالد أفندي عن دمشق، ونقولا نوفل بك(١١) عن طرابلس الشام، ونقولا نقاش وحسين بيهم عن بيروت ويوسف ضياء الخالدي(١٢) عن القدس، بينما فاز عن ولاية حلب كل من سعدي الهندي، ونافع أفندي القدسي، وحسين أفندي، ومانوق أفندي كرجيان(١٣).

وقد عقد مجلس (المبعوثان) الأول دورتين برلمانيتين، الأولى: من ١٩ آذار

١٨٧٧م حتى ٢٨ حزيران ١٨٧٧م، والدورة الثانية من ١٣ كانون الأول ١٨٧٧م حتى ١٤ شباط ١٨٧٨م[١٤]، وشارك نواب الشام في هاتين الدورتين في مناقشة القضايا التي تهم الدولة العثمانية، وطالبوا بإصلاح أوضاعها المختلفة، ودعوا لتقييد سلطة الحكومة والتزامها بإحكام القانون الأساسي، فمثلاً، طالب يوسف ضياء الخالدي مبعوث القدس باحترام أحكام القانون الأساسي، وبأن يتم كل تغيير في مواده عن طريق مجلس (المبعوثان) مؤكداً على تقوية دور المجلس في مواجهة مجلس الوزراء، كما دعا لمحاربة الفساد والعمل على الإحياء الفكري والثقافي وتنمية الشعور بالواجب وحب الــوطــن، وشاركه في مواقفه كل من نافع الجابري نائب حلب، وحسين بيهم نائب بيروت، وكان نشاط هؤلاء النواب مبنياً على أساس الدفاع عن مصالــح الدولة العثمانية[١٥].

لم تدم التجربة البرلمانية الأولى أكثر من سنة واحدة، ففي ٢٤ نيسان ١٨٧٧م أقدم السلطان عبد الحميد على حل البرلمان، وعلق العمل بالقانون الأساسي (الدستور) مستغلاً قيام الحرب الروسية العثمانية، فبعد أن حققت القوات الروسية تقدماً في الأراضي العثمانية دعا السلطان عبد الحميد المجلس النيابي للانعقاد لبحث تطورات الحرب، وعندما عقد مجلس (المبعوثان) جلسته المخصصة لذلك في ٢٤ كانون الثاني ١٨٧٨م انتقد النواب الحكومة وتقصيرها في الدفاع عن البلاد، وانتقدوا الوزراء على احتفاظهم بمرتباتهم ومخصصاتهم، بينما هم يفرضون الضرائب الباهظة على الأمة بحجة إنفاقها على الحرب، وكان انتقادهم عنيفاً، لدرجة أثارت استياء السلطان عبد الحميد ودفعته إلى إصدار مرسوم بحل مجلس (المبعوثان) بحجة الظروف الاستثنائية التي تجتازها البلاد، ولكنه أبقى على مجلس الأعيان[١٦].

ومن الواضح أن السلطان عبد الحميد رأى في مناقشات النواب تجاوزاً على سلطته وصلاحياته، ومحاولة لتحويل الحكم المطلق إلى حكم دستوري تشترك فيه الأمة بواسطة ممثليها.

الانتخابات النيابة الثانية ١٩٠٨م:

اتبع السلطان عبد الحميد، بعد حل المجلس النيابي، سياسة فردية تقوم على مقاومة الحريات العامة، وقد أثارت هذه السياسة المعارضة من بعض رجال السياسة والجيش الذين أخذوا يشكلون الجمعيات السرية في داخل الدولة العثمانية وخارجها، ومنها الجمعية العثمانية الحرة وجمعية الاتحاد والجمعية السرية التي توحدت جميعها سنة ١٩٠٧م تحت اسم جمعية الاتحاد والترقي واتخذت من مقدونية(١٧) مركزاً لنشاطها السياسي مطالبة بإعادة العمل بالدستور والنظام البرلماني، ووجهت في ٢١ تموز ١٩٠٨م كتاباً إلى الحكومة العثمانية تطلب فيه إعادة العمل بالقانون الأساسي، وإعادة مجلس (المبعوثان).

رفض السلطان عبد الحميد هذه المطالب، فأعلنت جمعية الاتحاد والترقي الثورة في مقدونية، وانضمت إلى الثورة القوات العسكرية التي أرسلت إلى سلانيك(١٨) للقضاء عليها، ونتيجة لتطور الأوضاع على هذا النحو أصدر السلطان عبد الحميد إرادة سنية بإعادة العمل بالقانون الأساسي، وإلغاء الرقابة على الصحف والمطبوعات، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وإعادة انتخاب مجلس (المبعوثان) العثماني(١٩).

أحدث صدور الإرادة السنية بإعادة العمل بالقانون الأساسي وعودة الحياة النيابية موجة من الفرح والترحيب في مختلف مناطق بلاد الشام، ومن كافة السكان المسلمين والمسيحيين، وأقيمت الاحتفالات في المدن الكبرى ترحيباً بذلك، ونظم الشعراء القصائد، وكُتبت المقالات في الصحف في مدح الحكم الدستوري الجديد، وذم العهد السابق، وترافق ذلك مع إبعاد كبار الموظفين المؤيدين للسلطان عبد الحميد، وتعيين آخرين يؤيدون العهد الجديد، ففي بيروت، مثلاُ، عقدت الاجتماعات العامة بمشاركة المسلمين والمسيحيين وألقيت الخطب تمجيداً للحدث الجديد، وسيطر المؤيدون للاتحاديين على إدارة الولاية(٢٠)، بل شكل أهالي بيروت وفداً(٢١) للذهاب إلى الأستانة للتهنئة بالعهد الجديد، بينما انتهز الفلاحون هذه الأحداث، وهاجموا كبار الملاك في الولاية(٢٢).

وانتشرت مظاهر الفرح في حلب، فيقول الغزي موضحاً ذلك: "وفي أوائل

رجب قرر أمراء العسكرية وضباطها، ومن أنضم إليهم من موظفي الحكومة والأعيان في حلب بأن يحتفلوا بزينة وإحياء ليلة بسماع الموسيقى وآلات الطرب، وإلقاء الخطب التي موضوعها التنويه بالحمد والشكر على المناداة بالقانون الأساسي، وعودة مجلس (المبعوثان)، وانتشار راية الحرية والعدل والمساواة بين جميع العناصر العثمانية(٢٣).

وفي دمشق عمت المظاهرات والاحتفالات التي قامت إعلاناً عن الابتهاج بالدستور، وعودة الحياة الحرة والديمقراطية، والخلاص من الاستبداد، وتطوع المثقفون والعاملون في القضية الوطنية، كرجال حلقة الشيخ طاهر الجزائري، وجمعية النهضة العربية بالانتقال بين الأحياء، يخطبون بالناس، ويشرحون لهم أهداف الدستور والانقلاب(٢٤).

أما في جبل لبنان، الذي كان يتمتع بالاستقلال الذاتي، فقد شكل الأهالي وفداً إلى بيت الدين مقر المتصرف العثماني، وطالبوا يوسف فرنكو متصرف جبل لبنان بإتباع أحكام الدستور، وحلف يمين الولاء للدستور العثماني، وإبعاد كبار الموظفين عن وظائفهم وكان الدروز أشد المتحمسين للعهد(٢٥) الجديد، وطالبوا المتصرف بالاشتراك في انتخابات مجلس (المبعوثان)(٢٦). وفي اللاذقية عقد اجتماع في المقهى المقابل لدار الحكومة ضم نخبة من المفكرين والمثقفين وعدد من موظفي الحكومة يتقدمهم محاسب اللواء إسماعيل حقي، ألقيت فيه الخطب، وتعالت الهتافات ترحيباً بالعهد الجديد(٢٧).

وترافق الإعلان عن عودة الحياة الدستورية بإنشاء فروع لجمعية الاتحاد والترقي في معظم المدن الكبرى في بلاد الشام مثل: بيروت، وصيدا، وطرابلس، والقدس. وبناءً على تعليمات من الأستانة بادر عدد من السكان بالانتساب إليها(٢٨)، فيذكر يوسف الحكيم أنه بعد أيام من إعلان العمل بالقانون الأساسي وردت تعليمات من جمعية الاتحاد والترقي بتنظيم فروع للجمعية، وعندئذ نشط المفكرون ومحبو الحرية والعدالة، وتداعوا لعقد اجتماع هام في ملهى قسطنطين بـــك، حيث تليت الخطب الحماسية، وانتخب على أثر ذلك إثنا عشر شخصاً يمثلون الجمعية في اللاذقية(٢٩).

وعملت جمعية الاتحاد والترقي على تشجيع المفكرين والمثقفين على الانضمام لعضويتها، ويوضح ذلك خليل السكاكيني(٣٠) في مذكراته قائلاً: "بتاريخ ٨ تشرين الأول

١٩٠٨م خرجت عند العصر، وبينما أنا ماشٍ قرب باب الخليل[٣١] إذ بصوت ينادي خليل أفندي، فالتفت وإذا الضابط ينادي من جناح المنتدى العسكري فرجعت، فنزل، وقال: جمعية الاتحاد والترقي لها الشرف في أن تدعوك للانتظام في عضوية الجمعية، وقال: يجب أن تعلم أنك الشخص الوحيد الذي أرسلت الجمعية من قبلها من يدعوه، وإلا فإن الكثيرين يجيؤون إلى أبواب الجمعية يرجون الدخول فيرفضون فشكرته، وبعد الاستفهام منه عن أشياء كثيرة رجوته أن يمهلني ثم ذهب".

وقـد انضـم خـليل السكاكينـي إلى الجمعية، وأقسم يمين الولاء لها ولمبادئهـا، قائلاً: "أقسمت أن أحافظ على الدستور، وأسعى في رفع الوطن، وأقوم بما تعهد به الجمعية وأحفظ أسرارها، وأدافع عن الوطن والدستور حتى الموت"[٣٢].

كما ترافق الإعلان عن عودة الحكم النيابي مع تحسن العلاقات بين المسلمين والمسيحيين، فأخذ أعضاء فرع جمعية الاتحاد والترقي في اللاذقية، مثلاً، ينشرون مبادئ الإخاء والمساواة بين السكان، ويكثرون من تبادل الزيارات الودية بين وجهاء المسلمين والمسيحيين، ويخطبون في المساجد والكنائس والساحات العامة، داعين إلى الألفة والوئام، وهاتفين للحرية والدستور والمساواة[٣٣].

وعلى الرغم من الترحيب الواسع بإعلان الدستور وعودة الحياة النيابية، إلا إنه مع بداية الاستعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية أخذت تظهر بعض الخلافات السياسية بين الحكومة الاتحادية والعرب، أولها: مشكلة تمثيل جبل لبنان في الانتخابات، واختيار مندوبين عنه في مجلس (المبعوثان) وتنفيذاً لذلك وجه متصرف جبل البنان يوسف فرنكو أمراً إلى جميع القائمين يدعو فيه السكان للاشتراك في الانتخابات، بناءً على تعليمات جاءته من الباب العالي في ٣٠ آب ١٩٠٨م، وقد أدى هذا الأمر إلى انقسام السكان بين مؤيد للمشاركة في الانتخابات، يتزعمه الأمير شكيب أرسلان[٣٤] وحبيب باشا السعد[٣٥] وكنعان الظاهر، الذين رفعوا عريضة إلى المتصرف في ١٢ أيلول ١٩٠٨م يطالبون فيها بانتخاب نواب يمثلون جبل لبنان، على أن لا يحق لهؤلاء النواب مناقشة القضايا التي تمس الأنظمة الخاصة بجبل لبنان، وقد انضم الدروز والمسيحيون الأرثوذكس إلى هذا الاتجاه، أما الاتجاه المعارض فكان يرى أن المشاركة فيها تتناقض مع النظام

المستقل الذي يتمتع به جبل لبنان، ويؤدي إلى التنازل عن الامتيازات الخاصة به، وتزعم الموارنة هذا الاتجاه، واجتمعوا في دير القمر، وأعلنوا رفضهم التام لأمر المتصرف بالمشاركة في الانتخابات، مؤكدين تمسكهم التام بالامتيازات الممنوحة لجبل لبنان، وقد قام كلا الطرفين: المؤيد والمعارض بالتظاهر تأييداً لمطالبه أمام قصر الحكومة وأمام القنصليات الأجنبية، وقد نجح الاتجاه المعارض في فرض وجهة نظره وحال دون المشاركة في الانتخابات، لا سيما أن الدولة العثمانية رأت أن الإصرار على مشاركة جبل لبنان قد يفتح الباب للتدخل الأجنبي في شؤونه الداخلية[٣٦].

أما المشكلة الأخرى، التي واجهت العرب، فهي نقص الرجال الذين تتوفر فيهم الصفات التي تؤهلهم لتمثيل مناطقهم في مجلس (المبعوثان) ومنها شرط معرفة اللغة التركية اللغة الرسمية للدولة، الأمر الذي قلل من عدد الحائزين منهم على شروط الترشيح، فأخذ سكان بعض المدن يبحثون عمن يعرف اللغة التركية؛ لأن معظم سكان البلاد العربية لم يكونوا يعرفون اللغة التركية معرفة جيدة[٣٧].

وعلى الرغم من أن قانون الانتخابات نص على أن المنتخبين يلتزمون بانتخاب المبعوثين من دائرة الولاية المنسوبين إليها، إلا إنه تم تفسير ذلك بأنه لا يعني الالتزام القطعي، ولذلك سمح لأي شخص مستكمل لشروط الانتخاب أن يرشح نفسه عن أي منطقة يشاء، وقد استغلت جمعية الاتحاد والترقي الأمر، وصارت ترشح في الولايات العربية المنتسبين إليها من الأتراك، واستغلت نفوذها المادي والمعنوي لضمان فوز هؤلاء المرشحين في الانتخابات[٣٨] فمثلاً، يذكر الحكيم "وسعى الاتحاديون لانجاح مرشحهم فؤاد خلوصي[٣٩] وصرفوا في هذا السبيل كل ما بوسعهم من جهود، فلم يحرزوا النجاح المطلوب "[٤٠].

ويعلق توفيق برو على ذلك قائلاً: "إن الشخصية المرشحة للمجلس لم تكن بحاجة إلى الخروج من الأستانة، بل كان يجري انتخابها في أبعد نقطة في البلاد وهي ناعمة البال في منزلها على ضفاف البسفور، فقد انتخب محمد أرسلان[٤١] عن دائرة اللاذقية، وهو من سكان جبل لبنان"[٤٢].

وكان الأسوأ من ذلك، أن بعض الألوية العربية لم تجد شخصاً مناسباً يمثلها في

الانتخابات، ويؤكد يوسف الحكيم ذلك، قائلاً: "أخذ وجوه اللاذقية ومفكروها يبحثون في انتقاء الشخصية التي يجدر اجتماع الكلمة على انتخابها للمجلس النيابي، فاجتمع وجوه اللاذقية في دار المطرانية الأرثوذكسية، وتبادلوا الآراء دون أن ينتهوا إلى اتفاق، وإن عدم اتفاق اللاذقيين أو أكثريتهم على شخصية من يبعثون به نائباً عنهم قد أوحى إلى أركان جمعية الاتحاد والترقي المركزية فكرة ترشيح الأمير محمد أرسلان من أمراء جبل لبنان نائباً عن اللاذقية، فتم لها ذلك بأكثرية الناخبين الثانويين الساحقة في الاجتماع المنعقد في دار الحكومة"(٤٣)، وقد نجح الأمير محمد أرسلان نجاحاً كبيراً، إذ حصل على ٥٦ صوتاً من أصل ٥٧ صوتاً في لواء اللاذقية(٤٤).

كما تدخلت حكومة الاتحاد والترقي لصالح بعض المرشحين ضد آخرين، فقد ذكر سامي الصلح(٤٥) في مذكراته أنه نال أكثرية الأصوات في صور وصيدا ومرجعيون، ولكن نتائج الانتخابات زورت، وانتقد أعمال الوالي التي أدت إلى فشله في الانتخابات انتقاداً شديداً ودُوِّن ذلك في كتاب معزز بالبراهين نشره مطبوعاً في شهر نيسان ١٩١٤(٤٦). بل إن الأمر زاد عن ذلك إذ كان بعض الولاة والمتصرفين يتدخلون لفرض بعض المرشحين ومحاولة إنجاحهم، وهذا ما جرى مع يوسف الحكيم الذي يوضح ذلك قائلاً: "وكانت العادة المألوفة في ذلك الزمان أن يستقبل الوالي زائريه في منزله الخاص كل يوم جمعة من الصباح حتى الظهر، وذات يوم من هذه الأيام زارني الوجيه الكبير رضا بك الصلح(٤٧). وأخبرني أنه آت من زيارة دولة الوالي بكر سامي(٤٨) بك الذي تناول حديثه إلى ضيوفه بحث الانتخابات النيابية، وأظهر لهم بأن يفوز في النيابية كل من سامي الصلح، وكامل بك الأسعد(٤٩)، ويوسف الحكيم(٥٠) فأكد لدولته جميع الحضور رغبتهم في تحقيق هذا الأمل، وتساءل بعضهم قائلين: "هل الحكيم من جملة المرشحين للنيابة، فأجابهم الوالي بكلمة: نعم"، ويكمل الحكيم **حديثه** "وفي صباح اليوم التالي دعاني الوالي المشار إليه إلى مكتبه، وقال لي بلطفه المعروف: يظهر أن الإقبال على ترشيحك للنيابة عظيم وانتخابك مضمون، ولكن المهم في نظر الدولة أن تجد من يقوم مقامك في لبنان"(٥١).

كما عمل الاتحاديون على توجيه الانتخابات لخدمة أغراضهم السياسية، فقد

قسموا الدوائر الانتخابية لضمان الأكثرية للعناصر المؤيدة لهم، وظهر ذلك في الانتخابات النيابية في دمشق التي كان التنافس فيها شديداً بين الفئات المعارضة والمؤيدة للاتحاديين، فقد لقيت سياسة الاتحاديين، الهادفة لإنجاح المؤيدين لهم، مقاومة من أنصار جمعية الإخاء العربي العثماني(٥٢) التي أرادت أن يكون مرشحوها هم الذين يمثلون دمشق في مجلس (المبعوثان)، بينما أرادت جمعية الاتحاد والترقي أن يكون نواب دمشق من المويدين لها، والمنضمين إلى عضويتها(٥٣).

وقد لخص محمد عزة دروزة سياسة الاتحاديين في الانتخابات قائلاً: "لقد حرص الاتحاديون على أن يكون المرشحين من المنتسبين إلى جمعيتهــم المتحمسين لها، سواء كانوا من الترك، أو من غيرهم، وحرصوا أن يكون نــواب البلاد العــربيــة، الذين لا يكونون منتسبين إلى جمعيتهم، من غير المتحمسين للقضايا العربية والقومية، وغير المثقفين بثقافة عصرية، ومن غير أصحاب النشاط الاجتماعي والسياســي، بل حرصوا على أن يكون من نواب البلاد العربية إناس من العنصر التركي، أيضاً، وحشدوا كل قواهم وقوى الحكومات المحلية التي صارت تحت هيمنتهم رعباً ورهباً لضمان نجاح ما خططوه، وقد نجحوا في ذلك نجاحاً كبيراً، فجاءت الأكثرية الكبرى من العدد المخصص للأتراك من المنتسبين إلى جمعيتهم المتحمسين لها، وأمكن إخراج أكثر من نائب من العنصر التركي للمقاعد المخصصة للعرب، منهم فؤاد خلوصي عن طرابلس الشام، وكان نحو ثلاثين نائباً من الخمسين منتسبين إلى جمعيتهم متحمسين لها، وجلهم من الإقطاعيين وغير المثقفين ثقافة عصرية، كما كان معظم الذين لم يكونوا منتسبين إلى جمعيتهم من طبقة لا يصلحون لهذه المهمة، وكل مزيتهم أنهم يعرفون اللغة التركية، ومن أنجحوه للنيابة عن نابلس الشيخ أحمد خماش(٥٤)، وكان شيخاً مارس القضاء في بلد تركي، وكان يلقي دروساً في التصوف، وصار يضرب به المثل في السكوت في المجلس، حتى أن جريدة عربية كانت تصدر بالعاصمة قالت عنه: إنَّه مشغول بالدعاء والتسبيح، ولم يكد يبلغ عدد الذين نجحوا في الانتخابات ممن كانت لهم تطلعات قومية ونشاط عن عشرة أشخاص، ولم يكن في مجلس الأعيان الأول، والبالغ عدد أعضائه ١٥٧، إلا أربعة من العرب، اثنان منهم من شرفاء مكة، وهــم: علي

حيدر[٥٥]، وناصر جعفر، وواحد من أمراء الأسرة المالكة المصرية العلوية وهو سعيد حليم[٥٦]، ثم أضيف إليهم في السنة التالية سليمان البستاني"[٥٧].

وساهمت الانتخابات في زيادة الخلافات بين العائلات المحلية وتعميقها، ولا سيما العائلات المرشح أبناؤها للانتخابات، ومنها مثلاً ذلك الخلاف الذي وقع بين عائلتي تويني والبستاني، فيقول أحد أفراد عائلة التويني: "إن البستاني لا يباح له أن يكون مندوباً عن ولاية بيروت؛ لأنه لبناني"[٥٨] مما دفع عبد الله البستاني للرد على ذلك في مقاله له في الاتحاد العثماني[٥٩].

الثورة المضادة (الثورة الإرتجاعية):

في ٢٠ أيلول سنة ١٩٠٨م أُعيد نشر قانون الانتخابات، وهو قانون الانتخابات الثاني الذي صدر في شهر حزيران ١٨٧٧م، وأجريت بموجبه الانتخابات لسنة ١٩٠٨م على اعتبار أن كل لواء يمثل دائرة انتخابية، على أن يكون نائب واحد لكل خمسين ألفاً من الذكور، وإذا كان عدد الذكور في اللواء أقل من العدد المذكور وأكثر من خمسة وعشرين ألفاً يكون لهم نائب واحد، ويكون نائبان لكل لواء يفوق عدد الذكور فيه خمسة وسبعين ألفاً، وثلاثة نواب إذا فاق العدد مئة وخمسة وعشرين ألفاً. وتجري الانتخابات علـــى درجتين ينتخب في الأولى الذكور الذين أتموا الخامســـة والعشريـــن من العمـــر، والمنتخبين الثانويين الذين ينتخبون بدورهم نواب اللواء[٦٠].

وبعد إجراء الانتخابات النيابية سنة ١٩٠٨م فاز بها عن بلاد الشام[٦١] كـــل مـــن: رضا الصلح وسليمان البستاني عن بيروت، وخالد البرازي[٦٢] وعبد الحميد الزهراوي[٦٣] عن حماة، وأحمد الشقيري[٦٤]، عن لواء عكا، ومحمد أرسلان عن اللاذقية، أما حلب فقد فاز بها كل من مصطفى عينتابلي[٦٥]، ومرعي ملاح زادة[٦٦]، ومسعود الكواكبي[٦٧]، ونافع الجابري[٦٨]، وفؤاد خلوصي عن طرابلس، وأحمد خماش عن نابلس، أما متصرفية القدس فقد فاز كل من: روحـــي الخالدي[٦٩]، وسعيد الحسيني[٧٠]، وحافظ السعيد[٧١]، وشفيق مؤيد العظم[٧٢]، وعبد الرحمن اليوسف[٧٣] ورشدي الشمعة[٧٤] ومحمد العجلاني[٧٥] وشكري العسلي في انتخابـــات تكميليـــة

١٩١١م، عن ولاية سوريا[٧٦] وتوفيق المجالي[٧٧] عن متصرفية الكرك[٧٨]، وسعد الدين المقداد عن لواء حوران[٧٩].

افتتح السلطان العثماني عبد الحميد الثاني مجلس (المبعوثان) في ١٧ كانون الأول سنة ١٩٠٨م، وألقى خطبة بيّنَ فيها الأسباب التي دفعته إلى وقف العمل بالقانون الأساسي في بداية حكمه، قائلاً: "أيها الأعيان والنواب منحت رعيتي القانون الأساسي حينما استويت على أريكة السلطنة، ثم أوقفت العمل بهذا القانون بناءً على ما عرضه علينا رجال الدولة في ذلك العهد"[٨٠].

لكن لم تمض سنة واحدة على وصول الاتحاديين إلى الحكم وعودة الحياة النيابية حتى أسس عدد من رجال الدين المعارضين لحكومة الاتحاد والترقي جمعية باسم الاتحاد المحمدي برئاسة الشيخ درويش وحدتي، وتشكلت الجمعية الجديدة من رجال الدين وبعض المتصوفة، وعدد من أفراد الجيش المستائين من العهد الجديد، بعد إخراجهم من الخدمة العسكرية على أثر وصول الاتحاديين إلى الحكم، وغاية هؤلاء إبعاد جمعية الاتحاد والترقي عن السلطة؛ لأنهم كانوا يرون أن الإسلام أصبح مهدداً بالفناء، وأن أعضاء جمعية تركيا الفتاة مجموعة من الملحدين، وهم سائرون بالدولة والإسلام في طريق الاضمحلال والزوال.

وفي ١٣ نيسان عام ١٩٠٩م قام عدد من الجنود تدعمهم فئة من رجال الدين بثورة في العاصمة مطالبين بحل مجلس الوزراء، وإبعاد عدد من النواب، وإعادة الضباط المفصولين إلى وظائفهم، وتطبيق الشريعة الإسلامية، وترافق ذلك مع هجوم على مقر جمعية الاتحاد والترقي ومقر البرلمان، وأدت الثورة إلى استقالة وزارة حسين حلمي باشا وتشكيل وزارة جديدة برئاسة توفيق باشا، ففر الاتحاديون والنواب والضباط المؤيدون لهم إلى خارج العاصمة، وقتل في الثورة محمد أرسلان نائب اللاذقية، وفي نفس الوقت تشكلت في العاصمة جمعية معارضة للثورة وانضم إليها عدد من النواب العرب، وأعلنت أن أهدافها التمسك بالدستور والدفاع عنه، وقد انضم إليها في ذلك جمعية العلماء التي أصدرت منشوراً أعلنت فيه أن الحكومة الدستورية الشورية موافقة للشرع الشريف[٨١].

امتد تأثير الثورة الارتجاعية إلى بلاد الشام، وانقسم السكان بين مؤيد للحركة الإنقلابية ومعارض لها، ففي بيروت هاجم المؤيدون للثورة الارتجاعية مقر جمعية الاتحاد والترقي(٨٢)، وفي اللاذقيـــة تشكلت فروع للجمعية المحمدية، وانتمى إليها بعض وجهاء المدينة، وعقدوا اجتماعات عديدة، وأخذوا في تخزين السلاح والعتاد مما لفت انتباه بعض وجهاء المدينة من المسلمين والمسيحيين المؤيدين للاتحاديين، ودفعهم لإبلاغ المتصرف محمد عيني بذلك، وبينوا له المخاطر التي يمكن أن تسفر عنها محاولات الارتجاعيين(٨٣)، فاستدعى المتصرف كبار الارتجاعيين إلى دار الحكومة وحذرهم من إثارة المشاكل، قائلاً: "إذا بدرت أقل بادرة اعتداء على أحد ما، أو أي تعرض لمكتب الاتحاديين، أو على أحياء المسيحيين، فإنني أعلقكم أنتم كبار الجمعية المحمدية فوراً على أعواد المشانق" (٨٤).

وفي نابلس تشكلت حركة مؤيدة لجمعية الاتحاد المحمدي، ويوضح محمد دروزة ذلك قائلاً: "إنه تزعم هذه الحركة المضادة، التي قام بها أنصار السلطان عبد الحميد ضد جمعية الاتحاد المحمدي الحاج توفيق حماد(٨٥)، وانضم إليها الشيخ عمر زعيتر(٨٦)، والحاج بدوي عاشور(٨٧)، والحاج عبد الهادي القاسم عبد الهادي(٨٨)، وحافظ الباشا المحمد عبد الهادي(٨٩) زعيم قضاء جنين، وعبد الرحمن الحاج إبراهيم(٩٠) رئيس بلدية طولكرم وزعيم قضاء طولكرم(٩١).

وانعكس تأثير الحركة الانقلابية على العلاقات الإسلامية المسيحية، وترافقت في حلب واللاذقية باعتداءات على المسيحيين، حيث قتل عدد منهم، ونهبت أموالهم وهدمت بعض منازلهم، وكانت أضنة وملحقاتها أشد المناطق تأثراً من هذه الأحداث، فيقول يوسف الحكيم: "نكبت أضنا وملحقاتها بعدوان الارتجاعيين أشد مما اقترفه إخوانهم في العاصمة والولايات الشرقية في الأناضول، ولم تسلم من مثل هذا العدوان القرى المأهولة بأكثرية تركية وأقلية أرمنية في ولاية حلب، وقام في الوقت نفسه أهل ناحية (أورو) والقرى التركية المجاورة المحيطة من ثلاث جهات ببلدة كسب الأرمنية بمجموع سكانها التابعة لمركز اللاذقية يتشبهون بإخوانهم في الاعتداء، مستهدفيـــن السلـــب

والنهب، وحين اقتربوا من كسب أخذوا يطلقون النار ارهاباً، مما اضطر سكانها إلى الفرار حاملين ما أمكنهم من سلاح وثياب، ومتجهين ساحلاً نحو اللاذقية، فلم يلاقوا في طريقهم أكثر مما لاقى المستجير بعمرو عند كربته"(٩٢).

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل إن، الحركة الانقلابية أدت إلى الانقسام بين سكان المدينة الواحدة، بين مؤيد ومعارض لها، فبعد إعلان الحركة الانقلابية، أرسلت جمعية الاتحاد والترقي نداءً إلى فروعها وأنديتها في جميع البلاد لشجب الحركة الانقلابية وإرسال عدد من أعضائها للزحف على العاصمة والمشاركة في القضاء على الثورة، وقد لبى هذا النداء عشرة أشخاص من نابلس، وخرجوا مسلحين، ولكنهم ما أن وصلوا إلى دمشق حتى علموا بخبر القضاء على الثورة الارتجاعية، فعادوا أدراجهم إلى نابلس(٩٣).

لم تقبل جمعية الاتحاد والترقي في سلانيك بنتائج الثورة الانقلابية، فأرسلت في ١٦ نيسان ١٩٠٩م جيشاً بقيادة محمود شوكت باشا(٩٤) الذي احتل العاصمة، وحاصر قصر السلطان الذي نفى علاقته بالجمعية المحمدية، بينما اجتمع النواب والأعيان في سان استيفانوا على بعد عشرة كيلو مترات من الأستانة، وقرروا عزل السلطان عبد الحميد، وعينوا السلطان محمد الخامس، مستندين في ذلك إلى فتوى شرعية أصدرها شيخ الإسلام محمد ضياء الدين أفندي(٩٥).

وعمدت حكومة الاتحاديين، بعد نجاحها، في القضاء على الحركة الانقلابية إلى مقاومة المؤيدين لها في البلاد العربية، فمثلاًن يقول محمد عزة دروزه(٩٦) إن الحكومة الاتحادية أمرت حكومات بيروت ونابلس بالتضييق على الحاج توفيق وجماعته المؤيدين لحركة آذار سنة ١٩٠٩م، ووجهت إليهم تهمة الفساد والإخلال بالأمن، وأبعدت بعضهم إلى بيروت وحاكمتهم هناك، وظلت سلطات نابلس وجنين وطولكرم تضيق عليهم وعلى أوليائهم، وتعاكس مصالحهم، وأوجدت لهم معارضين محليين من الأسر الإقطاعية ليقفوا أمامهم ويناوئوهم(٩٧).

الانتخابات النيابية الثالثة ١٩١٢م:

استمر المجلس النيابي الثاني في عمله حتى حُلَّ فـي٥ كانون الثانـي سنة١٩١٢م، قبل ختام دورته الرابعة، على أثر خلاف بينه وبين وزارتين متعاقبتين، وفي عام ١٩١٢م أجريت انتخابات نيابية جديدة ، فاز بها كل من رضى بك الصلح وكامل الأسعد عن بيروت، وروحي الخالدي وعثمان النشاشيبي[٩٨]وأحمد عارف الحسيني عن القدس، وحيدر طوقان[٩٩]وتوفيق حماد عن نابلس، وأسعد الشقيري عن عكا، ومحمد الجسر[١٠٠]وسعد الله بك المنلا[١٠١]ومحمد باشا المحمد[١٠٢] عـن طرابلس[١٠٣]، ومحمد عطا الله أفندي الأيوبي عن متصرفية الكرك سنة ١٩١٢[١٠٥].

اجتمع مجلـس النواب الجديـد في ٥ نيسـان سنة١٩١٢م لـدورة واحـدة فقط، وحددت مهمته في حل الخلاف بين المجلس السابق ووزارتين متعاقبتين، ولذلك صدرت الإرادة السنية بحله في ٢٢ تموز ١٩١٢م والدعوة إلى إجراء انتخابات جديدة، ولكن إجراء هذه الانتخابات تأخر بسبب الحرب البلقانية حتى بداية نيسان ١٩١٤م، وفي ٢٠ نيسان ١٩١٤م صدرت الإرادة السنية بافتتاح مجلس النواب الجديد، في شهر أيار على أن يستمر اجتماعه لمدة شهرين فقط[١٠٦].

فاز في انتخابات عام ١٩١٤م كل من راغب النشاشيبي[١٠٧] وسعيد الحسيني وفيضي العلمي[١٠٨] عن متصرفية القدس، وأمين عبد الهادي[١٠٩] وتوفيق حماد عن لواء نابلس، وعبد الفتاح السعدي[١١٠] عن لواء عكا، وسليم سلام[١١١] وميشيل إبراهيم سرسق[١١٢] عن بيروت، وفارس الخوري[١١٣] وسعد الله الملا ومحمد فوزي العظم[١١٤] وعبد الرحمن باشا اليوسف عن دمشق[١١٥]، وتوفيق المجالي عن لواء الكرك، وشكيب ارسلان عن لواء حوران[١١٦].

كان عدد النواب الذين يمثلون كل لواء يزداد بازدياد عدد السكان فيه، فمثلاً كان يمثل متصرفية القدس عام ١٨٧٦ نائب واحد فقط، وأصبح يمثلها ثلاثة نواب عام ١٩١٤م، وأصبح يمثل نابلس نائبان عام ١٩١٤م بدلاً من نائب واحد عام ١٩٠٨م، وكان يمثل لواء طرابلس نائبان في انتخابات عام ١٩٠٨م، بينما ازداد هذا العدد إلى

ثلاثة نواب عام ١٩١٤م، اثنان من المسلمين ونائب عن المسيحيين؛ لأن العدد الكلي لمسيحيي لواء طرابلس لم يبلغ الخمسين ألفاً في عام ١٩١٢م، بينما يذكر الحكيم أن عددهم زاد عن الخمسين ألفاً، ولكن عند الرجوع إلى سجلات النفوس وجد أن عددهم لم يبلغ العدد المطلوب قانونياً؛ لأن عدداً كبيراً منهم لـم يكـن مسجلاً في دوائـر النفوس، للتخلص من الخدمة العسكرية[١١٧].

وعلى الرغم من أن عدد المسيحيين كان سنة ١٩١٤م في دائرة بيروت بأقضيتها الثلاثة دون الحد المطلوب لانتخاب نائب عنهم، إلا إن ولاية بيروت تلقت أمراً من وزارة الداخلية بوجوب انتخاب نائب مسيحي، نظـراً لأهميـة المسيحيين في الولاية: علمياً، واجتماعياً، واقتصادياً، ويعود الفضل في استصدار هذا الأمر الاستثنائي إلى البطريك الأنطاكي الأرثوذكسي (غريغورس حداد) الذي زار الأستانة في شباط سنة ١٩١٣م واجتمع مع السلطان العثماني والصدر الأعظم وكبار رجال الدولة، ولفت نظرهم -أثناء ذلك- إلى حق مسيحي بيروت بنائب يمثلهم في المجلس النيابي، نظراً لمكانتهم البارزة في مختلف النواحي الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، فوعدوه بتحقيق مطلبه في انتخابات عام ١٩١٤م[١١٨].

أثر الانتخابات النيابية في العلاقات التركية العربية:

أ- من خلال المناقشات البرلمانية :

كان نشاط النواب العرب محدوداً في بداية الحياة النيابية، لعدم معرفتهم بطبيعة الحياة البرلمانية، ولجهل غالبيتهم بقوانين المجالس النيابية وأنظمتها[١١٩]، غير أنهم، بعد فترة من الزمن، أخذوا يتكيفون مع الوضع الجديد، وأخذوا يناقشون المسائل العامة التي تهم الدولة[١٢٠]، فمثلاً في بداية شهر نيسان ١٩١٠م قدمت الحكومة العثمانية الميزانية العامة إلى مجلس (المبعوثان)، فتناولها بعض النواب العرب بالتفنيد والنقد، وممن تكلم عـن الميزانيـة شفيق مؤيد العظم[١٢١] نائب دمشق، الذي تحدث عـن ضـريبة الدخـل، وأوضح طرق تحسين جبايتها، وانتقد الميزانية قائلاً: "**إن ماعدَّه ناظر المالية**

نجاحاً لهو عين الخراب، فإذا نجح عشر مرات مثل هذا النجاح خرب البلاد"[١٢٢].

وكانت الحركة الصهيونية واستيطان اليهود في فلسطين أحد المواضيع التي تناولها النواب العرب بالنقاش[١٢٣]، وقد أثار الموضوع كل من شكري العسلي نائب دمشق، وروحي الخالدي، وحافظ السعيد مبعوثا القدس، ففي عام ١٩١١م تحدث شكري العسلي في مجلس (المبعوثان) عن قضية الهجرة اليهودية إلى فلسطين مبتدئاً الموضوع بتوزيع طوابع بريد على النواب يظهر عليها اسم هرتزل[١٢٤]، وماكس نوردو[١٢٥] من زعماء الصهيونية، مبيناً أن اليهود في فلسطين يستخدمونها في رسائلهم، ولهم أندية ومحاكم وأناشيد وأعلام يرفعونها في أعيادهم، وطالب الحكومة بالتصدي للأطماع الصهيونية، وبيَّن روحي الخالدي أن اليهود يسعون للسيطرة على فلسطين، وإقامة دولة لهم فيها، وأن عددهم في متصرفية القدس بلغ حوالي ١٠٠.٠٠٠، وأن جواز السفر الأحمر للأجانب لم يجد نفعاً في منعهم من الهجرة إلى فلسطين، وأيد حافظ السعيد أقوال الخالدي، وبيّنَ أن حـركة الاستعمار اليهودي في فلسطين مستمرة منذ ثلاثين عاماً، عندما كان عددهم في ذلك الحين ١٠.٠٠٠ يهودي وبلغ عددهم اليوم ١٠٠.٠٠٠ يملكون ١٠٠.٠٠٠ دونم من الأراضي اشتروها بمساعدة بعض الأغنياء، رغم الحظر المفروض على شرائهم لها[١٢٦].

كذلك طالب النواب العرب في مجلس (المبعوثان) بزيادة أعداد الموظفين العرب في الادارة الحكومية، وكان ذلك من المواضيع التي أثارت الخلافات بين النواب العرب والأتراك، وكان شكري العسلي أول من بادر لطرح هذه القضية، عندما ألقى كلمة أمام مجلس (المبعوثان) في آذار عام ١٩١١م، قال فيها: "أيها السادة بحثت في الأمس في كتاب السالنامة (حولية الحكـومة)، واستقصيـت أسمـاء المـوظفين المنشـورة فيـه، فلم أجد، بعد البحث، إلا أسماء قليلة جداً لا تتجاوز عدد أصابع اليد من أبناء العرب الذين منهم نصف هذه السلطنة؟. إنَّ العنصر العربي يشترك مع العناصر الأخرى في ما لها من السلطة، ومعنى الحكم النيابي هو أن تكون السلطة فيه للأمة، وفضلاً عن ذلك فنحن نشترك مع بقية العناصر في دفع الضرائب والقيام بالتكاليف، فهل من العدل أن نقوم بما علينا ولا نعطي مالنا، لنفرض أن ليس فينا كفاءة لتولي الوزارات

أو ليكون منا ولاة، لنفرض ذلك صحيحاً ولا بأس من ذلك، ولكن أليس من أبناء العرب شبان تخرّجوا من المدرسة الملكية ومدرسة الحقوق وغيرهما من المدارس العليا، ولهم من الكفاءة ما يستحقون به أن يكونوا مقيدي أوراق في دائرة الصدارة، أو مميزي قلم في الدوائر الأخرى، انصفوا قليلاً، فهل من المعقول أن الأمة العربية التي منها صاحب الاختراعات والاكتشافات في انجلترا واميركا... ليس فيها شبان أَكْفَاءٌ لوظيفة مقيد في دائرة الصدارة، أو مميز في قلم الداخلية. إن في نظارة المالية فقط ١١١، تــركياً و١٣ يهودياً، و١٠ من الأرمن، و٤ من الروم، وليس فيها عربي واحد. إن سبب ذلك هو فساد التصور وخطأ في الاجتهاد. ولكن أكبر خطأ هو أن ترقية الموظفين لم يعمل لها حتى الآن قانون تجري بمقتضاه، ولو عُمل لذلك قانون عادل لارتفعت الشكوى، وهذا ما نحن نطالب به بلسان الأمة العربية وبالنيابة عنها"[١٢٧].

أثارت هذه الكلمة مواقف متباينة بين النواب الأتراك والعرب، بدأها النواب الأتراك الاتحاديون أثناء إلقاء شكري العسلي لكلمته بالضجيج والاحتجاج على إثارة مسألة عدّوها من قبيل إثارة النعرة القومية، كما إن فريقاً من النواب العرب لم يقبل طرح مثل هذه القضية، أما الفريق الآخر من النواب العرب فقد رأى أنه آن الأوان لإظهار حقيقة الوضع القائم، بإظهـــار ســـوء نيـــة الاتحاديـيـــن واستئثارهـــم بكل المنافع، وحرمان العناصر الأخرى منها[١٢٨].

وفي ١١ تموز ١٩١٤م ألقى نائب بيروت سليم سلام خِطاباً في مجلس (المبعوثان) تناول فيه أوضاع التعليم في الدولة العثمانية، أشار فيه إلى الملاحظات الآتيـــــة [١٢٩]:

١. قلة الموارد المالية المخصصة للتعليم في ميزانية الدولة.
٢. تأييد فرض ضرائب جديدة لزيادة ميزانية المعارف.
٣. سوء أوضاع المدارس الحكومية، وعدم كفاءة مدرائها ومدرسيها، وتعيين معلمين لتدريس غير تخصصاتهم.
٤. ارتفاع مستوى التعليم وعدد الطلاب في المدارس الخاصة، وتدني عدد الطلاب، وانخفاض مستوى التعليم في المدارس الحكومية.

٥. نجاح المدارس الحكومية في تخريج الموظفين، وقلة المتخرجين منها الذين يعملون في الصناعة والتجارة.
٦. العمل على زيادة عدد البنات في المدارس الحكومية.
٧. عدم وجود أي من الطلاب العرب في البعثات العلمية التي ترسل إلى أوروبا.

كذلك، فإن توفيق المجالي نائب متصرفية الكرك ألقى كلمة في ٢٣ أيلول ١٩١١م طالب فيها بتحسين أوضاع مدينة الكرك، وإنشاء مكاتب للتعليم، واصلاح الطرق، وتحسين أوضاع الزراعة، وإيصال المياه إلى المدينة، ودعـا شكـيب ارســلان، أثناء عضويته في مجلس (المبعوثان) الى وحدة الدولة العثمانية، والاهتمام بالمؤسسات التعليمية، وإقامة شبكة واسعة من خطوط السكك الحديدية، واصلاح النظام الضريبي، وتوزيع اراضي الدولة على الفلاحين [١٣٠].

ساهمت المناقشات التي دارت في مجلس (المبعوثان) ومواقف الاتحاديين من النائبين العربيين: شفيق مؤيد العظم، وشكري العسلي مبعوثا دمشق، في زيادة حدة الخلافات التركية العربية، فعندما انتقد شفيق مؤيد العظم في إحدى جلسات مجلس النواب ميزانية الدولة، رد عليه حسين جاهد أحد النواب الاتحاديين الاتراك باتهام النواب العرب بالتجسس، وأنهم من عملاء السلطان عبد الحميد، وقد وصلت حدة المناقشات بينهما إلى حد استخدام الكلمات البذيئة، وهاجم الاتحاديون شفيق مؤيد العظم، وطعنوا في شرعية انتخابه مدعين بأنه من أنصار العهد السابق، وبأن عليه دعاوى في المحاكم أوقفت بإرادة سلطانية، بل إن جريدتي (طنين ونير) الاتحاديتين طالبتا بإحالة شفيق مؤيد العظم إلى الديوان العرفي، متهمتين إياه بتقديم تقارير السعاية (التجسس) إلى السلطان عبد الحميد، فرد شفيق مؤيد العظم على ذلك مهاجماً الجريدتين والحكومة الاتحادية مطالباً بنشر التقارير التي ذكرت وجميع التقارير في العهد السابق، مما أحدث مناقشات حادة في المجلس دفعت رئيسه إلى إيقاف المناقشات[١٣١].

ونقل الاتحاديون القضية إلى خارج البرلمان، عندما أرسلت جمعية الاتحاد والترقي في سلانيك أمراً إلى جميع فروعها بأن تحتج على شكري العسلي، وتطلب منها دعوة

الناس للتمسك بالجامعة الإسلامية العثمانية، ونبذ النعرة القومية، وتحاشي الحديث عن علاقة العرب والترك فنفذت الجمعية ما طلب منها وأرسلت برقية بهذا المعنى إلى صحف بيروت(١٣٢). بل إن عدداً من النواب العرب الموالين للاتحاديين، وعلى رأسهم أحمد الكبسي نائب اليمن، بعثوا برسالة إلى البلاد العربية يدعون فيها إلى الألفة بين العرب والأتراك، وتقوية الرابطة الإسلامية في الدولة العثمانية(١٣٣).

احدثت هذه البرقيات عكس ما أريد منها، فاحتج المسيحيون عليها وعدّوا أن الدعوة لتقوية الجامعة الإسلامية عاملاً من عوامل التفرقة بين الطوائف العثمانية، مما يتنافى مع أحكام الدستور، بينما عبرت الصحف العربية في بيروت عن تأييدها للنائبين في البرقية التي بعثتها هذه الصحف إلى أحمد الكبسي نائب اليمن جاء فيها: "نحن أعلم الناس بأن التفــرقــة بين العــرب والترك مضرة جداً، ومن العجب أن تعد المطالبة بالحقوق تفرقة، فنأمل أن توجه النصيحة للجرائد التركية في هذا البحث، حفظاً لســلامــة الــوطــن، وتعزيزاً للوحدة الإسلامية العثمانية"(١٣٤)

ب- من خلال مقالات الصحف والمجلات:

إن عودة الحياة الدستورية، إضافة إلى سياسة التتريك وإبعاد العرب عن الوظائف العليا وازدياد الوعي القومي العربي، كان من العوامل التي أدت إلى ظهور الخلافات العربية التركية وساهم في تعميقها (١٣٥)، وظهرت الهجمات المتبادلة بين الطرفين على صفحات الجرائد، وأخذت بعض الصحف التركية تتهم العرب بالخيانة مدعية أنهم يعملون على الانفصال عن الدولة العثمانية بمساعدة الدول الأجنبية، فكتب محب الدين الخطيب(١٣٦) في جريدة المؤيد المصرية ما يؤيد ذلك فقال: "رمت طنين كبار رجالنا والمتعلمين منا بأنهم جهلة أغبياء، وزعمت (أقدام) أننا نبيع بالدراهم أعراضنا، وأفرغ عبيد الله كل ما في قاموس اللغة من حمق وسباب ... وتحريض ووشاية لينتقموا من دفاعنا عن لغة القرآن، وتمتعنا بما منحنا الدستور من حقوق الحرية وليبذروا بيننا وبين لغتنا بذور الشقاق ... قالت عنا جريدة (كرسي ملك) التركية التي تتظاهر بالدعوة إلى الجامعة الإسلامية إننا نحن معشر العرب جميعاً، سواء كنا في

مصر، أو في سوريا، أو في تونس، أو في سائر الأقطار الأخرى مسوقون بأصابع أجنبية للانفصال عن الترك، وإننا أسسنا لهذا الغرض جمعيات قومية غرضها إعادة الخلافة إلى العرب، وإن عامتنا –أيضاً- والسذج منا مجذوبون إلى هذه الفكرة التي تعضدنا فيها أوروبا وتحرضنا عليها ..."[١٣٧].

بينما اتهمت بعض الصحف العربية الأتراك بأنهم استأثروا بالوظائف المختلفة في الدولة، وأنهم يعملون على إجبار العرب على تعلم اللغة التركية، فتقول الاتحاد العثماني: "إن الأتراك هضموا حقوق العرب في مسألة الوظائف وإنه تألفت وزارات كثيرة لم يوجد فيها من العرب من تبوأ مركزاً مهماً، وإن مجلس الأعيان البالغ٤٠عضواً لا يــوجــد فيـــه إلا ٤ من العرب، وإن مجلس النواب البالغ ٢٤٠ نائباً لا يوجد فيه غير٦٥عربياً وإن الولاة البالغين ٢٤ والياً لا يوجد بينهم غير عربيين، وإن القناصل لا يوجد بينهم غير قنصل عربي، وإن السفراء ليس بينهم عربي، وإن نظارة الحربية والبحرية ليس فيها غير عربي واحد، وهو محمود شوكت، وإن الأتراك يجبرون العرب على تعلم اللغة التركية"[١٣٨].

وقد تناولت الصحف، المؤيدة للاتحاديين والمعارضة لهم، العلاقات العربية التركية والأسس التي يجب أن تقوم عليها، فقد كتبت الاتحاد العثماني مقالاً عن هذه العلاقات[١٣٩]، ومقالاً آخر تحت عنوان "خلاص العرب للدولة"[١٤٠]، وكتبت المؤيد تحت عنوان "الأصدقاء الجاهلون في مسألة العرب والترك[١٤١]، وكتب محمد رشيد رضا[١٤٢] عن تصوره لهذه العلاقات[١٤٣]، وكانت بعض الصحف والكتاب فيها ترى أن الاتحاديين هضموا حقوق العرب، بينما ترى أخرى ضرورة الدفاع عن حقوق العرب ضمن الجامعة العثمانية، وقد عبرت الاتحاد العثماني عن رأيها في هذا الموضوع قائلة: "يعلم الله أننا صرنا نأنف من كتابة هذا العنوان ورؤيته على صفحات الجرائد، إذ آن لهذه الأمة العثمانية أن تعتصم بعرى الاتحاد والاتفاق، ونبذ كل اختلاف وشقاق، وهذا متوقف على إعطاء كل ذي حق حقه وعدم السكوت عنه، وغاية ما يود العرب أن تكون لغتهم حية معمولاً بها في محاكم بلادهم، حباً بإحقاق الحق وإزهاق الباطل، وهم يعتقدون أنه إن وجب عليهم تعلم اللغة التركية سياسة فإن الأتراك مجبورون على تعلم اللغة العربية

ديناً وسياسة، وكذلك في الوظائف يجب أن تراعى فيها الحقوق على السواء"[١٤٤]. وتناولت المقالات، في نفس الوقت، الموقف من اللغتين: العربية والتركية، والخلافات بين العرب والترك حول استخدامها[١٤٥].

إن تطبيق الحياة الدستورية فتح المجال للعرب لإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية[١٤٦] في الأستانة، وبيروت، والقاهرة، ودمشق، وقد أخذت الجمعيات الأولى تدعو إلى تعاون العناصر العثمانية المختلفة في ظل الدولة العثمانية، وتقوية الرابطة بين العرب والأتراك، والعمل على إعلاء شأن العرب، ونشر التعليم والمعرفة بين المواطنين كافة، واعتبار جميع العناصر العثمانية متساوية في الحقوق والواجبات الوطنية في إطار الدولة العثمانية[١٤٧].

ولكن هذا لم يمنع ظهور الجمعيات العربية التي بدأت، في مرحلتها الأولى، تدعو للاستقلال الداخلي للبلاد العربية، فمثلاً دعا مؤسسو المنتدى الأدبي[١٤٨] لرفع شأن العرب وإعطائهم حقوقهم في جميع المصالح الحكومية، وضرورة احتفاظ كل قومية من القوميات العثمانية بلغتها وتقاليدها، وإحياء أمجادها، وتنمية الشعور القومي فيها ضمن الرابطة العثمانية في ظل نظام ديمقراطي حر، في جو من الإخاء والمساواة، الذي يهيئ لجميع العناصر والأديان العيش الرغيد، والحياة الاقتصادية، والاجتماعية المتقدمة[١٤٩].

ودعت لجنة الإصلاح[١٥٠]، التي أسست في بيروت، للاستقلال الذاتي للبلاد العربية على أساس اللامركزية مع الاعتراف بالسيادة العثمانية، على أن تترك المسائل المتعلقة بالشؤون الخارجية والدفاع والمواصلات والاقتصاد الوطني للحكومة المركزية، بينما تتولى الحكومات المحلية الشؤون الداخلية، مثل: الإدارة والإيرادات المالية، وقد شددت اللجنة على الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية، وأن تقتصر الخدمة العسكرية للعرب على الولايات العربية وقت السلم[١٥١].

كذلك طالب حزب اللامركزية، الذي تأسس في القاهرة سنة١٩١٢م، باللامركزية الواسعة، وأن تدير كل ولاية شؤونها الداخلية[١٥٢]، أما الجمعية الإصلاحية، التي تأسست في بيروت في ٣١ كانون الثاني ١٩١٣م، فقد دعت إلى إنشاء مجلس عمومي للولايات يشرف على الإدارة المحلية، ويكون له حق

استيضاح الوالي، وطلب عزله، وجعل اللغة العربية لغة رسمية في ولاية بيروت، والتخلي عن تجنيد العرب للخدمة العسكرية في زمن السلم خارج ولايتهم، على أن تكون المسائل الخارجية والعسكرية والبريد والتلغراف وسن القوانين من اختصاص الحكومة المركزية(١٥٣).

وفي نفس الوقت، ظهرت الجمعيات التي أخذت تدعو للانفصال عن الدولة العثمانية وتأسيس دولة عربية مستقلة، فقد دعت الجمعية العربية الفتاة، التي أُسِّسَت في باريس سنة ١٩١١م وانتقلت إلى بيروت سنة ١٩١٣م، إلى النهوض بالعرب، وإيصالهم إلى مصاف الدول المتطورة، وتحريرهم من السيطرة التركية (١٥٤).

كما دعا مؤتمر باريس العربي، الذي عقد في الفترة ما بين ١٨-٢٣ حزيران سنة ١٩١٣م، إلى ضرورة تمتع العرب بحقوقهم السياسية، وإنشاء إدارة مركزية، وجعل اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية، وأن تكون الخدمة العسكرية للعرب مقصورة على الولايات العربية، وعندما رفضت الحكومة العثمانية هذه المطالب دعا المؤتمر إلى استقلال البلاد العربية عن الدولة العثمانية(١٥٥).

إن عودة الحياة الدستورية والنيابية فتح المجال واسعاً لصدور العشرات من الصحف والمجلات في المدن الرئيسية في بلاد الشام، مثل: دمشق، وبيروت، وحلب، وحيفا، والقدس، وفتحت هذه الصحف والمجلات صفحاتها لكتابة المقالات عن الحياة الدستورية، وطبيعة الحكم النيابي، وحقوق الأمة، وتقييد صلاحية الحكومة، فكتب مصطفى الغلاييني(١٥٦) عن الحكومات المطلقة والمقيدة قائلاً: "الحكومات منها المطلقة، ومنها المقيدة، مستبدة قلما يرجى منها خيراً؛ لأنها تكون تابعة لرأي واحد، والرأي المفرد كثير الخطأ إن لم يعزز بالشورى، لهذا كانت الحكومات المقيدة التي لا تعمل عملاً إلا برأي الأمة ومشورتها أكثر نجاحاً وأسلم عاقبة"، كما بين أن الأمة هي صاحبة السلطة في الحكومة الدستورية، وقد أوضح ذلك قائلاً: "كيف تحكم الأمة نفسها بنفسها، تحكم الأمة نفسها بنفسها بأن ترسل نواباً عنها يتكلمون بلسانها، ويذكرون حاجياتها في مجلس الأمة، وكل أمر يقرره رجال المجلس فهو الذي يكون رجال المجلس قد نصبوه بإرادة الأمة وإشاراتها، وبذلك يكون كل فرد من الأمة قد حكم نفسه

بنفسه"[١٥٧].

وكتب شكري العسلي عن أنواع الحكومات وخصائص الحكومة الدستورية قـــائـــلاً: "والملك في الحكومة الدستورية يجري حكمه على حسب القوانين والنظامات التي يقررها مجلس الأمة المؤلف من نواب الأمة، فهؤلاء هم -في الحقيقة- الحاكمون ولذلك يقال في الحكومة الدستورية إن الأمة تحكم نفسها بنفسها"[١٥٨].

كما تطرق كُتَّاب المقالات للحديث عن مفهوم الحرية، فكتب الأمير محمد أرسلان عن ذلك قائلاً: "بهذه المناسبة، نستلفت نظر خاصة الأمة ومتقدميها أن لا ينفكوا عن تلقين العامة أسرار المدنية الحقة، وتعريفهم الحرية المستفادة من الحكـــم الـــدستوري، حسب نصها وجوهرها؛ أي أنها لا تتعدى تخلية إرادة الإنسان من كل قيد مضر تجاه المجتمع الإنساني، وأن لا تجوز الحدود المرسومة بين حقوقه وحقوق حكومته وحقوق أبناء جلدته، ولا تتولد منها حالة فوضوية، تمزق شمل الوفاق وتكدر السلام"[١٥٩].

وتطرق رفيق العظم[١٦٠]، في مقالاته إلى الحديث عن الحكومة الدستورية، وعدَّ أن الحكم الدستوري هو عنوان ترقي أخلاق الأمة؛ لأنه يكفل خضوع الأمة لسيادة الدستور والقانون، ويؤكد على مبدأ سلطة الأمة، وقد ربط العظم بين الحكم الدستوري والـــديمقراطية التي تزيد الأمة تماسكاً، كما ربط بين الحكم الدستوري والتعددية الحـــزبية؛ لأنه لا يمكن التوفيق بين الحياة الدستورية وغياب الأحزاب، ودافع عن الحكومات النيابية، مبيناً أن الشعوب التي تتمتع بالحكم النيابي لم تحصل عليه إلا بعد كفاح طويل وشاق، وجهاد مع قادتهم المستبدين وأمرائهم القاهرين[١٦١].

ومما لا شك فيه، أن هؤلاء الكتاب كانوا متأثرين -إلى حدٍّ بعيد- بالأنظمة السياسية في الدول الغربية التي كانت قائمة على أساس الأنظمة البرلمانية الحديثة في أوروبا، ومبدأ فصل السلطان، وتحديد سلطة الحكام، والتي جاء تطبيقها بعد سلسلة طويلة من الحروب والثورات الداخلية في هذه الدول.

ولكن تأثير هذه الأفكار السياسية وانتشارها ظل محدوداً؛ لأن تداول الصحف بقي محصوراً على فئة محدودة من المتعلمين الذين كانوا أقلية بين سكان المدن، وقلّ

وجودهم بين سكان القرى في تلك الفترة، بالإضافة إلى وجود العديد من التيارات والاتجاهات التي كانت تعارض النهج الغربي في الحياة السياسية، وقد ظهر هذا التيار قوياً في الثورة التي قامت ضد جمعية الاتحاد والترقي، والتي عدَّت الجمعية مخالفة لتعاليم الإسلام، ولكن هذا الاتجاه التزم الصمت بعد القضاء على الثورة.

الخـــاتمـــة:

أثرت التجربة النيابية على الدولة العثمانية عامة وبلاد الشام بشكل خاص، لا سيما في مجال العلاقات العربية التركية، لأنَّ تطبيق التجربة البرلمانية لم يرض فئات عديدة من رجال الدين المسلمين، الذين كانوا يعارضون الأنظمة السياسية الأوروبية في الحكم، كما عارضها أولئك الذين تضرروا من الحكم الجديد الذين شكلوا معاً جمعية أطلقوا عليها: الجمعية المحمدية، وأعلنوا عن ثورة مضادة كانت تحظى بدعم غير معلن من السلطان عبد الحميد.

- إن السلطان عبد الحميد لم يكن جاداً في تطبيق النظام النيابي، وظهر ذلك من خلال وقف العمل بالقانون الأساسي (الدستور)، وتعطيل البرلمان، وتأييده غير المعلن للثورة الارتجاعية التي قامت ضد الدستور وجمعية الاتحاد والترقي.
- ترافقت الانتخابات البرلمانية بخلافات حول المرشحين للانتخابات والشروط التي يجب تتوفرها فيهم، إضافة إلى تدخل جمعية الاتحاد والترقي في الانتخابات ومحاولتها إنجاح المؤيدين لها، ولا سيما من الأتراك، وكان ذلك مثار احتجاج من العرب وكثير من العناصر المعارضة لها. كما ترافقت مع ظهور الخلافات بين الأسر المتنفذة، التي كان أبناؤها يرغبون في أن يكونوا من نواب البرلمان العثماني.
- ازدادت الخلافات بين السكان المسلمين والمسيحيين إذ كان المسيحيون من مؤيدي الدستور والحياة البرلمانية؛ ولذلك عدّهم المسلمون مؤيدين للفئات التي تحاول تطبيق الأنظمة السياسية الغربية على المجتمعات الإسلامية، ويؤكد ذلك ما تعرضت له بعض القرى المسيحية خلال الثورة الارتجاعية.

- دارت المناقشات في البرلمان العثماني حول اوضاع الدولة العثمانية، وكيفية اصلاح اوضاعها المتردية، وطالب النواب العرب بحقوق العرب في الوظائف والتعليم وإدارة شؤون بلادهم، وبينوا النقص الشديد في عدد العرب الذين يتولون الوظائف العليا، مقارنة مع الأتراك وغيرهم من عناصر الدولة الأخرى، لاسيما بعد أن اتبع الاتحاديون سياسة التتريك وإبعاد العرب عن الوظائف الهامة في الدولة، وفرض اللغة التركية لغة رسمية في البلاد. كذلك تطرق النواب العرب للحركة الصهيونية والهجرة اليهودية إلى فلسطين، وازديـــاد أعـــداد اليهـــــود فيهـــا، وامتلاكهم لمساحات كبيرة من الأراضي فيها، وطالبوا –أيضاً- بتحسين أوضاع بلاد التعليمية، والصحية، والاقتصادية.
- لم ترض مطالب النواب العرب بعضاً من المسؤولين والنواب الأتراك، فقاموا بـــالـــرد على العـــرب وتوجيه الاتهامـــات لهم بالعمالـــة والجاســـوسية للسلطـــان عبـــدالحميد، بل وصل الأمر إلى حد التشابك بالأيـــدي بين الطـــرفين، ولا شكَّ أن هذه المناقشات وما دار فيها من مواضيع ساهمت في ازدياد الخلافات بين العرب والترك.
- إن تطبيق الحياة البرلمانية فتح المجال أمام صدور العشرات من الصحف التي بدأت بنشر المقالات عن الحياة الدستورية، ونظرية سيادة الأمة عن طريق النواب الذين يمثلونها، وتقييد صلاحيات السلطان، والفصل بين السلطات، وحقوق الأفراد السياسية، وهذه أراء وأفكار لم تكن معروفة عند الناس في تلك الفترة والذين اعتادوا نظام الحكم الفردي المطلق، وإن السلطان هو صاحب السلطة الوحيد، ولا يجوز مناقشته أو الاعتراض على قراراته.

تناولت هذه الصحف العلاقات العربية التركية، فتحدثت عن حقوق العرب في الدولة العثمانية، وحقهم في التعليم، واستخدام لغتهم العربية، وتولي الوظائف العليا في الدولة، في الوقت الذي أخذت فيه الصحف التركيـــة بمهاجمـــة العرب واتهامهم بالتجسس، ومحاولة الانفصال عن الدولة العثمانية، مما زاد في تعميق الخلافات العربية التركية، ومهد لظهور الجمعيات العربية والتي أخذت تطالب بتحسين أوضاع العرب

واشراكهم في إدارة الدولة، ثم تطورت مطالب هذه الجمعيات للمطالبة باستقلال البلاد العربية عن الدولة العثمانية.

إن الانتخابات النيابية، ومـا تـرتب عليهـا مـن خلافات بين العرب والأتراك، إضافة إلى ظهور المفكرين والأدباء والشعراء العرب، من أمثال: عبدالرحمن الكواكبي مؤلف كتابي: أم القرى وطبائع الاستبداد، وإبراهيم اليازجي، وناصيف اليازجي، وغيرهم الذين دافعوا عن العرب واللغة العربية، أدى إلى ازدياد الوعي القومي بين العرب.

وترافق كل ذلك مع وصول الاتحاديين للحكم، واتباعهم سياسة التتريك، وابعاد العرب عن الوظائف الهامة في الدولة، وفرض اللغة التركية على الشعوب الأخرى، كل ذلك أدى إلى ازدياد الخلافات بين الطرفين، وأدى اتجاه العرب في بلاد الشام للمطالبة بالنظام اللامركزي واستخدام اللغة العربية ولما فشلـت محاولات التوفيق بين الطـرفين، مع قيام الحرب العالمية الاولى وما رافقها من أحداث ولاسيما عمليات الاعدام التي قام بها جمال باشا السفاح، اتجه العرب للتفكير بالانفصال عن الدولة العثمانية، وأدى في نهاية قيام الثورة العربية الكبرى التي كان أحد أهم أهدافها انفصال العرب عن الترك.

الهـوامـش :

(١) الدستور، ج١، ص٣٨٠-٤١٠، **الاتحاد العثماني**، العدد ٣٤٨، ١٠ تشرين الثاني ١٩٠٩م، ص١؛ عبد العزيز عوض، **الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٢٨١-١٣٣٣هـ /١٨٦٤-١٩١١م**، القاهرة، مطبعة المعارف ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م، ص١٥،وسيشار إليه فيما بعد، عوض، **الإدارة**؛ سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث**، عمان، دار الشروق، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، وسيشار إليه الجمل، **تكوين**، ص٣٨٦-٣٩٠.

(٢) تضمن خط شريف كلخانه منح الرعية (السكان) أماناً على أرواحهم، وأعراضهم، وأموالهم، ووعداً بإصلاح نظام القضاء، وتنظيم جباية الأموال، وإلغاء الالتزام وتنظيم الخدمة العسكرية والتجنيد الإجباري والقضاء على الرشوة.

- الدستور، ج١، ص٣٨٠-٤١٠؛ **الجميل، تكوين**، ص٣٩٢، ٣٩٣؛ **الدستور**، ج١، ص٣٨٠-٤١٠؛ عوض،**الإدارة**، ص٣٤-٣٨.

(٣) قررت التنظيمات الخيرية (خط شريف همايون) معاملة جميع السكان معاملة متساوية، بغض النظر عن ديانتهم، وتنظيم ميزانية الدولة، وإصلاح المواصلات والتعليم والتجارة، انظر الهامش السابق رقم ٢.

(٤) تم بموجبه تقسيم الدولة العثمانية إلى عدد من الولايات، وتقسيم كل ولاية إلى عدد من الألوية والأقضية والنواحي، إلى جانب إنشاء المجالس الإدارية في مراكز الولايات والألوية والأقضية والنواحي ومجالس اختيارية القرى، على أن تتكون هذه المجالس من أعضاء يتم اختيارهم بالانتخاب، والباقي بالتعيين، انظر الهامش رقم (٢).

(٥) الدستور، ج١، ص٣٨٧، ٣٨٨؛ عوض، الإدارة، ص٣٤-٣٨؛الجميل، تكوين، ص٤٠٠- ٤٠٤.

(٦) أحمد فارس الشدياق، **كنز الرغائب ومنتخبات الجوائب**، الأستانة، مطبعة الجوائب ١٢٨٨هـ/١٨٧١م، ص١٧-٤٢، وسيشار إليه فيما بعد، الشدياق، كنز؛عصمت برهان الدين عبد القادر، **دور النواب في مجلس (المبعوثان) العثماني ١٩٠٨-١٩١٤م**، بيروت، الدار العربية للموسوعات، الطبعة الاولى، ص٣٣، وسيشار إليه فيما بعد عبد القادر دور عوض، **الإدارة**، ص٤٢؛ انظر نصوص القانون الأساسي، الهلال السنة ١٧، أكتوبر ١٩٠٨م إلى يوليو ١٩٠٩م، ص١٢ – ١٠٢.

(٧) ولد في القسطنطينية سنة ١٨٢٢م، عين والياً على بلغاريا وعلى ولاية الدانوب، وفي سنة ١٨٦٨م والياً على ولاية بغداد، وعين في منصب كبير الوزراء (الصدر الأعظم) سنة ١٨٧٣م، وهو الذي وضع الدستور، ثم عينه السلطان عبد الحميد في منصب الصدر الأعظم سنة ١٨٧٦م، ثم لم يلبث أن عزله وسجنه إلى أن توفي في السجن سنة ١٨٨٣م، جورج انطونيوس، **يقظة العرب، تاريخ يقظة العرب**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، بيروت، دار العلم للملايين، الطبعة الثانية ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م، ص١٢٩-١٣١، وص ١٤٨-١٥٧، وسيشار إليه فيما بعد انطونيوس، **يقظة**؛ سليم علي سلام، **مذكرات**، تحقيق إحسان حلاق، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م، ص١١٧-١١٩، وسيشار إليه فيما بعد، سلام، **مذكرات**؛ خير الدين الزركلي، **الاعلام**، الطبعة الثالثة، بيروت ١٩٦٩م، ص ١٩٤، ١٩٥ وسيشار إليه فيما بعد الزركلي، **الاعلام**؛ **الهلال**، ج٤ السنة السابعة عشرة، ١ كانون الثاني ١٩٠٩م، ٨ ذي الحجة ١٣٢٦هـ/المجلد٧ ص١٩- ٢٠٩ وج ٥ سنة ١٧ وص ٢٥٩- ٢٧١.

(٨) محمد عزة دروزة، **الحركة العربية الحديثة**، صيدا، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، الطبعة الثانية ١٣٩١هـ/١٩٧١م، ص١٦٨، وسيشار إليه فيما بعد، دروزة، **الحركة**؛ عوض، **الإدارة**، ص٤٠، ٤١؛ محضر اجتماعات اللجنة التحضيرية للانتخابات النيابية في قضاء طولكرم لعام ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م، مخطوط ص ١-١٠،وسيشار اليه فيما بعد محضر اجتماعات.

(٩) عوض، الإدارة، ص٤٣؛ الحكم سورية، ص ١٥٧.

(١٠) كانت بلاد الشام عند إجراء هذه الانتخابات مقسمة إلى ولايتين، هما: سورية وحلب، ومتصرفيتي القدس وجبل لبنان، علماً بأن جبل لبنان لم يشارك في هذه الانتخابات بسبب النظام الإداري الخاص الذي كان يتمتع به، ومعارضة بعض من سكانه للمشاركة فيها.

عن القانون الانتخابي الأول انظر، زين نور الدين زين، **التمثيل الشعبي وقوانين الانتخابات في المقاطعات العربية من الامبراطورية العثمانية**، مجلة الابحاث، الجامعة الاميركية بيروت، السنة ١٤، ج١، آذار ١٩٦١م، ص١٠٠-١١٨، وسيشار إليه فيما بعد زين، **التمثيل**؛ قانون انتخابات مجلس النواب العثماني، أعاد طبعه المجلس الإسلامي الأعلى نقلاً عن الكراسة الرسمية الحاوية هذا القانون بالعربية والتركية المطبوعة في مطبعة بيروت سنة ١٣٢٤هـ، وسيشار إليه فيما بعد قانون انتخابات.

(١١) نقولا نوفل، ولد في طرابلس سنة ١٨١٧م، عمل ترجماناً في اللجنة التي حققت في حوادث سنة ١٨٦٠م في جبل لبنان، واختير نائباً عن طرابلس عام ١٨٧٧م سميح وجيه الزين، تاريخ طرابلس قديماً وحديثاً، بيروت دار الأندلس الطبعة الأولى ١٣٦٠هـ/١٩٩٠م، ص ٣٠٦، وص ٥٤٣، وسيشار إليه فيما بعد، **الزين**، تاريخ.

(١٢) ولد في القدس سنة ١٨٤٢م، تولى رئاسة المجلس البلدي فيها، ثم اختير عضواً في مجلس المبعوثان سنة ١٨٧٧م، عاش في فينا العاصمة النمساوية فترة من الزمن. الزركلي، **الأعلام**، ج٨، ص٢٣٥؛ الكزاندر شولش، **تحولات جذرية في فلسطين ١٨٥٦-١٨٨٢م**، نقله إلى العربية، كامل العسلي، عمان، مطبعة الجامعة الأردنية، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م، ص ٢٨٠-٢٩٢، وسيشار إليه فيما بعد، شولش، **تحولات**.

(١٣) المؤيد، العدد ٥٥٢٧، ٢٦ حزيران ١٩٠٨م، ص ٤؛ عوض، **الإدارة**، ص ٤٤، زين، **التمثيل**، ص١١٤. أُجــريت الأنتخابات النيابية عام١٨٧٧م مرتين فاز في المرة الأولى النواب السابقون، أما في المرة الثانية، والتي أُجريت في نفس العام، فقد فاز بها عن ولاية سوريا نقولا النقاش، وعبدالرحمن بدران، وخليل غانم محمد توفيق القدسي، ويوسف ضياء الخالدي، وفاز بهــا عن حلب، وسعيد أفندي، ونافع الجابري، ومانوك كرجيان عبدالقادر أفنــدي؛عبدالقــادر،**دور**،ص٤٧.

(١٤) الكزاندر شولش، القدس في القرن التاسع عشر، **مقالة في كتاب القدس في التاريخ**، تحرير كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، ص٢٩١-٢٩٣، وسيشار إليه فيما بعد شولش، **القدس**؛ عوض، **الإدارة**، ص٤٤؛ الهلال، الجزء الأول من السنة السابعة عشر، المجلد ١٧، ص١٠ ١٢ .

(١٥) شولش، **القدس**، ص٢٩١، ٢٩٣؛عوض، **الإدارة**، ص٤٤ ؛ قايالي، **الحركة**، ص٦٠،٥٨؛ مصطفى مراد الدباغ، **بلادنا فلسطين**، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م، ج١٠، قسم٢، ص٣٦٠،٣٥٩، وسيشار إليه فيما بعد الدباغ،**بلادنا**.

(١٦) أنطونيوس، **يقظة**، ص١٣١، يوسف الحكيم؛ **سورية والعهد العثماني**، بيروت دار النهار للنشر، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ/١٩٨٠م، ص٢٤، ٢٥، وسيشار إليه فيما بعد الحكيم، سورية؛ **الهلال**، ج٣، السنة السابعة عشر ١٣٢٦، مجلد١٧، ص١٣٨–١٤٧، عبدالقادر، **دور**، ص٦٤،٦٣.

(١٧) من المناطق التي كانت تابعة للدولة العثمانية في شرق أوروبا، وانفصلت عنها قبيل الحرب العالمية الأولى، وهي الآن موزعة بين اليونان وبلغاريا، إضافة إلى القسم المستقل والذي كان يتبع يوغسلافيا ويحمل اسم مقدونية، **الموسوعة العربية العالمية**،ج٢٣،ص٥٥٤- ٥٥٥.

(١٨) مدينة كانت تتبع للدولة العثمانية، وهي اليوم أحد المدن اليونانية، **الموسوعة العربية العالمية**، ج١٢، ص٤١.

(١٩) قايالي، **الحركة**، يوسف الحكيم، **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان**، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م، ص٣٥، ٣٦، وسيشار إليه فيما بعد الحكيم، **بيروت**؛ دروزة، **الحركة**، ص١٧٨، ١٧٩، محمد كرد علي، **خطط الشام**،دمشق، مكتبة النوري، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، ج٣، ص١١٥، ١١٦، وسيشار إليه فيما بعد كرد، **خطط**؛علي معطي، **تاريخ لبنان السياسي والاجتماعي**، دراسة في العلاقات العربية التركية ١٩٠٨-١٩١٨م، بيروت، مؤسسة عز الدين، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ/١٩٢٢م، ص٣٨-٤٠، وسيشار إليه فيما بعد معطي، **تاريخ**؛ زين نور الدين، **الصراع الدولي وولادة دولتي سوريا ولبنان**، دار النهار بيروت ١٩٧٧، الطبعة الثانية، ص ٥٥، وسيشار إليه فيما بعد ، نور الدين، **الصراع**؛ مجيد خدوري، **المسألة السورية**، دمشق، مطبعة أم الربيعيين، الطبعة الأولى ١٩٣٤م، ص٤٧،٤٦، وسيشار إليه فيما بعد، خدوري، **المسألة**؛ **الهلال**، ج٨، سنة ١٧، آيار ١٩٠٩م/١١ربيع الثاني ١٣٢٦هـ.

(٢٠) عنبرة سلام الخالدي، جولة في الذكريات بين لبنان وفلسطين، بيروت، دار النهار ١٣٩٩هـ/١٩٧٨م، ص٦٠، ٦١، وسيشار إليه فيما بعد الخالدي، **جولة**، **المؤيد**، العدد ٥٥٣٦، ٥ آب ١٩٠٨م، ص١، والعدد٥٥٣٧، ٦ آب ١٩٠٨م، ص٤، والعدد ٥٥٤٧، ١٧ آب ١٩٠٨م، ص١.

(٢١) أعضاء الوفد هم: سليم علي سلام، ومنح رمضان، ومتري قبطي، وسليم أيوب، وبطرس داغر.

(٢٢) معطي، **تاريخ لبنان**، ص٤٩-٥١، عبد القادر، **دور** ، ص٧٥-٨١ .

(٢٣) كامل البابي الحلبي، نهر الذهب في تاريخ حلب، تحقيق شوقي شعث ومحمود فاخوري، حلب، دار القلم، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، جـ٣، ص٣٧٢، وسيشار إليه فيما بعد الغزي، نهر الذهب.

(٢٤) سلطان تاريخ، ص ٧٠، ٧١.

(٢٥) إن تحمس الدروز للدستور يعود إلى رغبتهم في التخلص من الوضع الخاص لجبل لبنان والذي أعطي بموجبه نوعاً من الاستقلال الذاتي، حدَّ فيه من سيطرتهم على منطقة جبل لبنان وأعطى نفوذاً أكبر للموارنة.

(٢٦) معطي، **تاريخ** ، ص٤٩-٥١.

(٢٧) الحكيم، **سورية**، ص١٥٩،١٦٠، عبد القادر، **دور**، ص٦٢ .

(٢٨) علي، **تاريخ**، ص٤٩-٥١.

(٢٩) الحكيم، **سورية**، ص١٥٩، ١٦٠.

(٣٠) خليل بن قسطندي السكاكيني (١٨٧٨–١٩٥٣م)، ولد وتعلم وعاش في القدس، من أدباء فلسطين في نهاية العصر العثماني وبداية الاحتلال البريطاني، كان عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق والمجمع اللغوي بالقاهرة، ألف العديد من الكتب، ومنها، مذكراته بعنوان: كـذا أنـا يـا دنيا. الزركلي، **الاعلام**، ج٢، ص٣٢١؛ محمد عمر حمادة، **أعلام فلسطين**، دمشق ، دار قتيبة، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م، ج٣، ص٥٦-٦١، وسيشار إليه فيما بعد حمادة، **اعلام**.

(٣١) باب الخليل: من أبواب مدينة القدس القديمة، يقع في الجهة الغربية من السور، ويسمى بوابة يافا وبوابة بيت لحم. زهير غنايم، **القدس، المواقع، السكان والمساحة**، منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م، ص ٣٧، وسيشار إليه فيما بعد غنايم، **القدس**.

(٣٢) خليل السكاكيني، **كذا أنا يا دنيا**، يوميات أعدتها للنشر هالة السكاكيني، **القدس**، المطبعة التجارية، ١٣٧٥هـ/١٩٥٥م، ص١٥٩، ١٦٠، وسيشار إليه فيما بعد السكاكيني، **كذا أنا**.

(٣٣) الحكيم، **سورية**، ص١٥٩.

(٣٤) **شكيب أرسلان**: ١٨٦٩-١٩٤٦م: مؤرخ وأديب وسياسي، ولد في الشويفات في لبنان، اختير نائباً عن حوران في مجلس (المبعوثان) سنة ١٩٠٨م، أقام في سويسرا مدة ٢٥ عاماً، توفي في بيروت سنة ١٩٤٦م، وله العديد من الكتب والمقالات السياسية والتاريخية. الزركلي، **الأعلام**، ج٣، ص ١٧٤،١٧٥؛ أدهم آل الجندي، شهداء الحرب العالمية الكبرى، دمشق، مطبعة الروبة، ط١، ١٩٦٠م، ص ١٨٧ – ١٨٩. وسيشار إليه فيما بعد الجندي شهداء.

(٣٥) **حبيب باشا السعد**: من الشخصيات اللبنانية التي لعبت دوراً في النشاط السياسي في بلاد الشام عامة ولبنان، خاصة في نهاية العصر العثماني وفترة الانتداب الفرنسي، سلام، مذكرات، ص٥١، ٥٢، ٨٧، ٢٠٥.

(٣٦) معطي، **تاريخ**، ص٦٣،٦٤؛ عوض، **الإدارة**، ص٤٧؛ توفيق علي برو، **العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨-١٩١٤م**، دمشق، دار طلاس، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/١٩٩١م، ص١٠٥، وسيشار إليه فيما بعد برو، العرب؛ وجيه كوثراني، **الاتجاهــات الاجتماعية والسياسية**، في جبل لبنان والمشرق العربي١٨٦٠-١٩٢٠م، ص١٦٤-١٦٩، وسيشار إليه فيما بعد كوثراني، **الاتجاهات**؛ الاتحاد العثماني، العدد٢٢١، ١٢ حزيران ١٩٠٩، ص١، والعدد ٨١، ٢٨ كانون الأول ١٩٠٨، ص١؛**المؤيد**، العدد ٥٥١١، ٢٧ نيسان ١٩٠٨م، ص١،٢.

(٣٧) برو، **العرب**، ص١٠٨.

(٣٨) الاتحاد العثماني، العدد ٢٥، ٢٠ تشرين الأول ١٩٠٨م، ص١؛ علي، **تاريخ**، ص٦١، ٦٢.

(٣٩) نائب طرابلس الشام في مجلس (المبعوثان) عام ١٩٠٨م، فشل في انتخابات عام ١٩١٢م، وكان من مؤيدي جمعية الاتحاد والترقي، الحكيم، سوريا، ص٢٥٥.

(٤٠) الحكيم، **سورية**، ص٢٥٥؛ انظر، أيضاً، ســلام، **مذكرات**، ص ١٩٠، ١٩١.

(٤١) مؤسس الجمعية العلمية السورية ورئيسها لعدة سنوات، ومن زعماء لبنان في نهاية العصر العثماني، اختير نائباً عن اللاذقية في البرلمان العثماني، على الرغم من أنه من جبل لبنان، وقتل أثناء الثورة التي قامت على جمعية الاتحاد والترقي عام ١٩٠٩م. انطونيوس، **يقظة**، ص١١٩؛ الحكيم، **سورية**، ص ١٦٢، ١٦٣؛ **مجلة النبراس**، ج٥، غرة جمادى الأولى ١٣٢٥هـ/٢٠ أيار ١٩٠٩م، ص١٩٨-٢٠٠.

(٤٢) برو، **العرب**، ص١٠٤.

(٤٣) الحكيم، **سورية**، ص١٦٣.

(٤٤) **الاتحاد العثماني**، العدد٣٨، ٧ تشرين الثاني ١٩٠٨م، ص٢.

(٤٥) ولد في عكا سنة ١٨٩٠م، وهو من أسرة تعود إلى مدينة صيدا اللبنانية تولى رئاسة الوزارة في لبنان سبع مرات، توفي سنة ١٩٦٨م. الزركلي، **الأعلام**، ج٣، ص٧٤؛ سلام، **مذكرات**، ص ٤١، ٤٢ وص١٨٧-٢١٥.

(٤٦) سلام، **مذكرات**، ص١٩٠، ١٩١؛ معطي، **تاريخ**، ص٦١، ٦٢؛ الحكيم، **بيروت**، ص١٢٠.

(٤٧) ولد في صيدا سنة ١٨٦٠م، تولى العديد من الأعمال الإدارية في العهد العثماني، انتخب عضواً في مجلس المبعوثان سنة ١٩٠٩م، وتولى وزارة الداخلية في حكومة الملك فيصل في دمشق سنة ١٩١٨-١٩٢٠م، توفي سنة ١٩٣٥م، الزركلي، **الاعلام**، ج٣، ص٢٦.

(٤٨) من ولاة الدولة العثمانية، كان والياً على جبل لبنان، خلال الانتخابات عام١٩١٤م، سلام، **مذكرات**، ص٤١، ٤٢، و١٨٦-٢٠٣.

(٤٩) من الشخصيات اللبنانية التي برزت في نهاية العصر العثماني وكان مقرباً من جمال باشا، انتخب نائباً في مجلس المبعوثان سنة١٩١٤م، سلام، **مذكرات**، ص٤٣،٤١،١٧، وص٢٠٦-٢٠٨، الجندي، **شهداء**، ص٧١، ٧٢.

(٥٠) من رجالات الإدارة في بلاد الشام في نهاية العصر العثماني، وتولى عدداً من الوظائف في سوريا ولبنان وفلسطين، شارك في الحكومة العربية التي أنشأها الملك فيصل في دمشق، إذْ تولى وزارة الزراعة والتجارة، ثم وزارة العدل، ألف عدداً من الكتب منها، بيروت ولبنان في عهد آل عثمان، سورية والعهد الفيصلي، انظر الحكيم، **سورية**، ص١٠، ١١.

(٥١) الحكيم، **بيروت**، ص١١٥، ١١٦.

(٥٢) تأسست في الأستانة سنة١٩٠٨م، وكانت أهدافها: المحافظة على الــدستــور، والــوحــدة العثمانية، وتحسين أوضاع المقاطعات العربية، بيان نويهض، الحوت، القيادات، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين ١٩١٧–١٩٤٨م، مؤسسة الدراسات الفلسطينية الطبعة الأولى ١٤٠٢هــ/١٩٨٢م، ص ٢٧، ٢٨ وسيشار إليه فيما بعد الحوت، القيادات..

(٥٣) أنطونيوس، **يقظة**، ص١٧٩؛ برو، **العرب**، ص١١١؛ عوض، **الإدارة** ، ص٤٩، ٥٠.

(٥٤) ولد في نابلس عام ١٨٥٠م، درس العلوم الدينية في الاستانة، ثم عاد إلى نابلس، وعمل في عدد من الوظائف، منها: قاضياً في حوران ونابلس، وانتخب عضواً في مجلس (المبعوثان) عن لواء نابلس سنة ١٩٠٨م، توفي عام ١٩٢٠م، عادل مناع، أعلام فلسطين، في أواخر العهد العثماني ١٨٠٠-١٩١٨م، بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٦هــ/١٩٩٥م، ص١٦٦، وسيشار إليه فيما بعد منـــاع، **اعلام**.

(٥٥) علي حيدر ١٨٦٣-١٩٣٥م، من أشراف مكة، كان مقرباً من العثمانيين، عين وزيراً للأوقاف، ثم وكيلاً أول لرئاسة مجلس الأعيان، انتقل خلال الثورة العربية الكبرى إلى عالية، ثم منها إلى بيروت، إلى أن توفي سنة ١٩٣٨م، الزركلي، **اعلام**، ج٤، ص٢٨٤، قايالي، **الحركة**، ص٢١٧ .

(٥٦) عـــاش بين سنتي ١٨٥٦- ١٩٢٥م، وهو من رجال الإدارة والسياسة في نهايـــة العصـــر العثمانـــي، انتخب عضواً في مجلس (المبعوثان)، ثم تولى وزارة التجارة والصناعة في نهاية العصر العثماني، انتقل إلى مصر ومنها إلى نيويورك بعد الحرب العالمية الأولى حيث توفي هناك، الزركلي، **الإعلام**، ج ٣، ص١٢٤؛ سلام، **مذكرات**، ص ١١٤، ١١٥، ١٨٣، ١٩٨، الهلال؛ ج١، سنة ١٧، تشرين أول ١٩٠٨م، ٦ رمضان ١٣٢٦هـــ، ص ١٧٧-١٨٢، قايالي، **الحركة**، ص٢٨١، ٢٨٢ .

(٥٧) دروزة، **الحركة**، ص٣٠٠؛ كرد، **خطط**، ج٣، ص١١٧، ١١٨.

يقدم حسن قايالي صورة أخرى عن دور جمعية الاتحاد والترقي في انتخابات عام ١٩١٤م، إذ يرى أن جمعية الاتحاد و الترقي وقفت موقف المشاهد من سقوط النواب الاتحاديين في الولايـــات العربية، بل إنها سحبت تأييدها للاتحاديين من بعض الدوائر لمصلحة الليبراليين في محاولة منها لاسترضاء العرب، قايالي، **الحركة**، ص٢٥١،٢٥٠.

(٥٨) يقصد بذلك أنه من سكان جبل لبنان، وليس من سكان ولاية بيروت، حيث كان جبل لبنان منفصلاً عن ولاية بيروت.

(٥٩) **الاتحاد العثماني**، العدد ٢٥، ٢٠ تشرين الأول ١٩٠٨، ص٢.

(٦٠) الحكيم، **سورية**، ص١٧٥، ص٢٥٥، بيروت، ص٣٦، ٣٧؛برو، **العرب**، ص١١٤؛**المؤيد**، العدد ٥٥٤٩، ١٩ آب ١٩٠٨، ص٤؛ انظر ،أيضاً، **محضر اجتماعات**، ص١-١٠، زين، **التمثيل**، ص١١٨-١١٩؛ **قانون انتخابات**، ص١-٢٠.

(٦١) كانت بلاد الشام عند إجراء انتخابات عام ١٩٠٨م مقسمة إلى ثلاث ولايات، هي: حلـــب، وبيروت، وسورية، بالإضافة إلى متصرفيات جبل لبنان، والقدس، والكرك.

(٦٢) من مواليد سنة ١٨٨٢م، نفي خلال الحرب العالمية الأولى إلى الأناضول، ثم عاد بعد الحرب إلى حماة، ذكر الحمصي بأنه من أعيان آل البرازي في حماة، هاجم سياسة الاتحاديين في سورية عندما كان عضواً في مجلس (المبعوثان)، واتهم إسماعيل فاضل باشا والي سورية بأنه سبب ثورة حوران والكرك، الحصني، **منتخبات**، ص ٩٢٤، سلطان، **تاريخ** ، ص١٢٤، ١٢٥، الجندي، **شهداء**، ص ١٨٣.

[٦٣] من زعماء النهضة السياسية في سورية، ولد بحمص ١٨٥٠م وعارض سياسة السلطان عبد الحميد، أصدر جريدة المنير وترأس المؤتمر العربي الأول في باريس، عدم سنة ١٩١٦م، بأمر من جمال باشا السفاح، الزركلي، **الأعلام**، ج٣، ص٢٨٨، الجندي، **شهداء**، ص١٠٧.

[٦٤] ولد في عكا ١٨٦٠ – ١٩٤٠م، ودرس في الأزهر، انتخب نائباً في مجلس (المبعوثان) سنة ١٩٠٨م، عمل مفتشاً للجيش العثماني الرابع، وكان مقرباً من جمال باشا السفاح، وساهم في الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الاحتلال البريطاني لفلسطين، وكان من المعارضين للحاج أمين الحسيني، حمادة، **أعلام**، ج١، ص ٣١٧ – ٣٢٠، مناع، **أعلام**، ص٢٢٥؛ الجندي، **شهداء**، ص١٨٣، ١٨٤.

[٦٥] مصطفى عينتابلي. لم تشر المصادر المتوفرة إلى حياته سوى انتخابه عضواً في مجلس (المبعوثان) عن حلب سنة ١٩٠٨م.

[٦٦] مرعي ملاح زادة. لم تشر المصادر المتوفرة إلى حياته سوى انتخابه عضواً في مجلس (المبعوثان) عن حلب سنة ١٩٠٨م.

[٦٧] من أعضاء المجمع العلمي العربي، ومن مؤسسي حزب الحرية والإتلاف المعارض للتحاد والترقي، عين نقيباً لاشراف حلب، الزركلي، **الأعلام**، ج٧، ص٢١٦.

[٦٨] من أعيان أسرة الجابري في حلب، الحصني، **منتخبات**، ص١٢٠.

[٦٩] ١٨٦٤-١٩١٣م، أديب، ومؤرخ، وباحث مقدسي، انتخب عضواً في مجلس (المبعوثان)، وله العديد من الكتب والمؤلفات، مناع، **أعلام**، ص١٥٢-١٥٦؛ حماده، **أعلام**، ج٣، ص١٥٣-١٥٤؛ **الموسوعة الفلسطينية**، ج٢، ص٤٩١.

[٧٠] ولد في القدس عام ١٨٧٨م، تولى رئاسة بلدية القدس، انتخب عضواً عن متصرفية القدس في مجلس (المبعوثان)، وكان من المعارضين للحركة الصهيونية،توفي سنة ١٩٤٠م، مناع، **أعلام**، ص١٢٩، ١٣٠.

[٧١] ولد في مدينة يافا ١٨٤٣م، تولى عدداً من الوظائف الحكومية في نهاية العصر العثماني، اختير نائباً عن متصرفية القدس سنة ١٩٠٨م، أُعدِم من قبل جمال باشا السفاح سنة ١٩١٦م. مناع، **أعلام**، ص٢٠٧، ٢٠٨، **الموسوعة الفلسطينية**، ج٢، ص ١٣٤، ١٣٥.

[٧٢] ولد في دمشق١٨٦١م، وانتخب نائباً عن ولاية سورية في مجلس (المبعوثان)، كان من أشد المعارضين لسياسة الاتحاد والترقي، أعدم من قبل جمال باشا السفاح سنة ١٩١٦م، الجندي، **شهداء**، ص٩٤، سلطان، **تاريخ**، ص١٢٣-١٥٢؛ **الاتحاد العثماني**، العدد٩٥، ١٦ كانون الثاني ١٩٠٩، ص ١.

(٧٣) من أعيان مدينة دمشق، عينته الحكومة العثمانية أميراً على الحج، كما اختير نائباً عن دمشق في مجلس (المبعوثان)، سلام، **مذكرات**، ص١٨١.

(٧٤) من النواب المعارضين لسياسة الاتحاد والترقي، أُعدم من قبل جمال باشا السفاح سنة ١٩١٦م، الزركلي، **الأعلام**، ج٣، ص٢١؛ الجندي، **شهداء**، ص١٠٧.

(٧٥) ينتمي إلى أحد الأسر الدمشقية، الحصني، **منتخبات**، ص٨١٠،٨٠٩.

(٧٦) الهلال، ج٥، سنة ٧، أول فبراير ١٩٠٩م/ ١٠محرم ١٣٢٩هــ، مجلد ١٧ ص٣٠٩ – ٣١٢؛ الاتحاد العثماني، العدد ٥٢، تشرين الثاني ١٩٠٨م، ص ٣، والعدد ٥٦، ٢٥ تشرين الثاني ١٩٠٨، ص ٢؛ دروزة، **الحركة**، ص٢٩٩،٣٠٠، الحوت، **القيادات**، ص٨٤٦؛ الحكيم، **بيروت**، ص ٣٦، ٣٧؛ ناصر الدين الأسد، **روحي الخالدي**، ص ٤٥، ٣١٩؛ سلام، **مذكرات**، ص١٧٠، يعقوب العودات، **من أعلام الفكر والأدب في فلسطين**، عمان، جمعية عمال المطابع، ١٣٩٧هــ/١٩٧٦م، وسيشار إليه فيما بعد العودات، **أعلام**، برو، **العرب**، ص٢٨٢، ٢٨٣؛ الدباغ، **بلادنا**، ج١، قسم٢، ص٣٦٤، ٣٦٥.

(٧٧) اختير نائباً عن الكرك في مجلس (المبعوثان) سنة ١٩٠٨م، و١٩١٤م، المؤيد، العدد ٦٦١٩، ٦ ربيع الأول ١٣٣٠هــ، ٥ آذار ١٩١٢م، ص ١، ٢.

(٧٨) المقتبس، العدد ٧١٨، ٢٣ أيلول ١٩١١، ص١؛ هند أبو الشعر، **تاريخ شرق الأردن في العهــد العثمـــاني ١٥١٦-١٩١٨م**، عمان، الطبعة الاولى، ١٤٢٢هــ/٢٠٠١م، ص٢٣٠-٢٣١، وسيشار إليه فيما بعد أبو الشعر، **تاريخ**؛ سعد أبو دية، **صفحات مطوية من تاريخ الأردن**، عمان، البنك الأهلي الأردني، الطبعة الأولى ١٤١٨هــ/١٩٩٨م، ص٩٩-١٠٣، وسيشار إليه فيما بعد أبو دية، **صفحات**.

(٧٩) منيب الماضي، سليمان الموسى، **تاريخ الأردن في القرن العشرين**، الطبعة الأولى ١٩٥٧م، ص١٥، وسيشار إليه فيما بعد، الماضي، **تاريخ**.

(٨٠) **الاتحاد العثماني**، العدد، ٨١، ٢٨ كانون الأول ١٩٠٨م، ص١.؛ **الهلال**، السنة ١٧، أكتوبر ١٩٠٨م- الى يوليو١٩٠٩م. مجلد(٧)، ص٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١.

(٨١) قايالي، **الحركة**، ص١١٩-١٢٢، برو، **العرب**، ص١٢٧-١٢٩؛ عوض؛ **الإدارة**، ص٤٨؛ كرد، **خطط**، ص١١٨، ١١٩؛ معطي، **تاريخ**، ص٤١، ٤٢؛ دروزه؛ **الحركة**، ص١٧٩، ١٨٠، أنطونيوس؛ **يقظة**، ص١٨٠؛ **الاتحاد العثماني**، العدد ١٧٢، ٥ نيسان ١٩٠٩، ص١، والعدد ١٧٦، ٢٠ نيسان ١٩٠٩، ص١، والعدد ١٧٧، ٢١ نيسان ١٩٠٩م، ص١، والعدد ١٨١، ٢٥ نيسان ١٩٠٩م، ص١، **المؤيد**، العدد ٥٧٤٥، ٢١ نبسان ١٩٠٩م، ص٤؛ **الهلال**، الجزء السابع، السنة السابعة عشر، ١ نيسان ١٩٠٩ و ١٠ ربيع الأول ١٣٢٦، مجلد (١٧) ص ٤٨٤-٤٨٩.

(٨٢) معطي، **تاريخ**، ص٤٢، ٤٣.

(٨٣) **الارتجاعيون**: مصطلح أطلق بعد الثورة التي قامت بها جمعية الاتحاد والترقي، ويقصد به أولئك الذين كانوا يرغبون بإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل قيام الثورة عام ١٩٠٨م.

(٨٤) الحكيم، **سورية**، ص١٧٨-١٨٤.

(٨٥) ولد في نابلس سنة ١٨٦٠م،تولى رئاسة بلدية نابلس بين سنتي ١٩٠٢- ١٩٠٨م، انتخب سنة ١٩٠٨ عضواً في مجلس (المبعوثان)، ساهم في الحركة الوطنية الفلسطينية خلال الاحتلال البريطاني لفـــــــلسطين، توفي سنة ١٩٣٤م، حمادة، **إعلام**، ج ٢، ص ٥٦؛ **الموسوعة الفلسطينية**، ج ١، ص ٦٠٢.

(٨٦) ولد سنة ١٨٧٢م، عين رئيساً لبلدية نابلس خلال الحرب العالمية الأولى، وكان عضواً في مجلس الإدارة العمومي في بيروت، تولى رئاسة بلدية نابلس بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين، توفي سنة ١٩٢٤م. مناع، **إعلام**، ص١٩٥، ١٩٦.

(٨٧) من أعيان نابلس وأثريائها، بنى جامع النصر في نابلس على نفقته الخاصة توفي سنة ١٩١٨م. الدباغ، **بلادنا**، ج٢، قسم ٢، ص٢١٠

(٨٨) من عائلة عبد الهادي التي كانت تتوزع بين عرابه وجنين ونابلس، وهي من العائلات المتنفذة في المنطقة، انضم إلى حزب اللامركزية الذي تأسس في القاهرة سنة ١٩١٣م، الحوت، **القيادات**، ص ٣٣، ٣٤.

(٨٩) من رجالات جنين في أواخر العهد العثماني. الدباغ، **بلادنا**، قسم٢، ج ٣، ص ٨٠.

(٩٠) رئيس بلدية طول كرم في أواخر العهد العثماني، ومن رجال الحركة الوطنية في فترة الانتداب البريطاني، وساهم في إقامة العديد من المنشآت وتطوير مدينة طول كرم. الدباغ، **بلادنا**، ج ٣، قسم ٢، ص ٢٥١-٢٥٧.

(٩١) دروزة، **الحركة**، ص١٨١.

(٩٢) الحكيم، **سورية**، ص١٧٧-١٧٩، انظر أيضاً، معطي، **تاريخ**، ص٤٢، ٤٣؛ **الاتحاد العثماني**، العدد ١٨٢، ٢٧ نيسان ١٩٠٩، ص١،٢، والعدد ٢٣٢، ٢٥ حزيران ١٩٠٩م، ص١، والعدد ١٨٤، ٣٠ نيسان ١٩٠٩م، ص١، والعدد ١٨٥، ١ أيار ١٩٠٩، ص١؛ ترجع صحيفة المؤيد المصرية المسؤولية عن هذه الحوادث إلى المسيحيين، **المؤيد** ٥٧٦٣، ١١ أيار ١٩٠٩م، ص١+٢، والعدد ٥٧٨٨، ١٠ حزيران ١٩٠٩م، والعدد ٥٧٩٥، ٢٠ حزيران ١٩٠٩م، ص١+٢.

(٩٣) دروزه، **الحركة**، ص١٨١، ١٨٢.

(٩٤) (١٨٥٨-١٩١٣م)، قائد عراقي تولى رئاسة الوزراء في الدولة العثمانية، من قادة جمعية الاتحاد والترقي، زحف بقواته عام ١٩٠٩م؛ للقضاء على ثورة الإرتجاعيين في الآستانة، عارض سياسة الاتحاديين بعد توليه رئاسة الوزارة فقتل سنة ١٩١٣م. الزركلي، **الإعلام**، ص ١٧٤.

(٩٥) برو، **العرب**، ص١٣١؛ كرد، **خطط**، ص١١٨، ١١٩؛ معطي، **تاريخ**، ص٤٢-٤٥.

- الاتحاد العثماني، العدد ١٨٦، ١٣ أيار ١٩٠٩م، ص١، والعدد ١٨٧، ١٥ أيار ١٩٠٩م، ص١، والعدد ١٨٩، ١٦ أيار ١٩٠٩م، ص١؛ المؤيد ٥٧٤٨، ٢٥ نيسان ١٩٠٩م، ص١،٢، والعدد ٥٧٥١، ٢٧ نيسان ١٩٠٩م، ص١،٢، والعدد ٥٧٥٢، ٢٩ نيسان ١٩٠٩م، ص١، والعدد ٥٧٥٤، ٢ أيار ١٩٠٩م، ص٤، والعدد ٥٧٥٧، ٥ أيار ١٩٠٩م، ص٤-انظر نص الفتوى،الغزي، نهر الذهب ،ج٣،ص٣٨٠، ٣٨١.

(٩٦) محمد عزة دروزه، كاتب فلسطيني، ألف كتاب: نشأة الحركة العربية الحديثة، انظر: **نشأة الحركة العربية**، ص ٣-٥.

(٩٧) دروزه، **الحركة**، ص١٨١، ١٨٢.

(٩٨) من الشخصيات المقدسية، وتولى عدداً من الوظائف الحكومية في نهاية الحكم العثماني، انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي، وانتخب عضواً في مجلس (المبعوثان) سنة ١٩١٢م. مناع، **إعلام**، ص ٣٥٧.

(٩٩) ولد في نابلس، عمل موظفاً في البنك الزراعي العثماني في عام ١٩١٢م، وتولى رئاسة بلدية نابلس، ثم انتخب عضواً في مجلس (المبعوثان) عن حزب الاتحاد والترقي، وساهم في الحركة الوطنية خلال فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين، وساهم في إنشاء حزب الزراع. خماش، **تراجم**، ص ١٥٥، مناع، **أعلام**، ص ٢٦٠.

(١٠٠) من أعيان طرابلس، انتخب نائباً عن طرابلس في مجلس (المبعوثان) العثماني، ثم رئيساً لمجلس الأعيان العثماني ورئيساً لمجلس النواب اللبناني، ووزيراً للداخلية في لبنان خلال الاحتلال الفرنسي توفي سنة ١٩٣٦م؛ الحكيم، **سورية**،ص٢٥٥؛ الزين، **تاريخ**،ص٥٦٧،٥٦٨.

(١٠١) من رجالات طرابلس الشام، اختير نائبـاً فـي مجلـس (المبعوثـان) سنة ١٩١٢م. سـلام، **مذكرات**، ص٢٠٠- ٢٢٩؛ الحكيم، **سورية**، ٣٥٥.

(١٠٢) أختير نائباً عن طرابلس الشام في مجلس (المبعوثان) سنة ١٩١٢م، وكان من مؤيدي جمعية الاتحاد والترقي، الحكيم، **سورية**، ص٢٥٥.

(١٠٣) خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني، في الشرق وصداه ١٩٠٨-١٩١٨م، بيروت، **منظمة التحرير الفلسطينية**، مركز الأبحاث ١٩٧٢/١٣٩٢م، ص١١٧، وسيشار إليه فيما بعد قاسميه، النشاط، الأسد، **روحي**، ص٤٥، ٤٦؛ دروزه، **الحركة**، ص١٨٢،١٨١؛ فلسطين،العدد ١٣٤، ٢ نيسان ١٩١٢م، ص١؛ الدباغ، **بلادنا**، ج٢، قسم٢، ص٣٨٠.

(١٠٥) أبو الشعر، **تاريخ**، ص٢٣٠،٢٣١.

(١٠٦) الحكيم، **بيروت**، ص١١٣،١١٤، **وسورية**، ص٢٥٥.

(١٠٧) ولد في القدس سنة ١٨٨٠م، عمل مهندساً في لواء القدس، انتخب عام ١٩٠٨م عضواً في مجلس (المبعوثان)، تولى رئاسة بلدية القدس ما بين سنتي ١٩٢٠- ١٩٣٥م، أنشأ الحزب الوطني في فلسطــين خــلال الانتداب البريطاني، وتوفي سنة ١٩٥١م، حمادة، **إعلام**، ج٣، ص١٠٩-١١٠.

(١٠٨) ولد في القدس سنة ١٨٦٥م، عمل عضواً في مجلس إدارة متصرفية القدس، ثم رئيساً لبلديتها، انتخب سنة ١٩١٤م عضواً في مجلس (المبعوثان)، توفي سنة ١٩٢٤م، مناع، **إعلام**، ص٢٩٧.

(١٠٩) من رجالات نابلس، ينتمي الى عائلة عبد الهادي التي تملك مساحات واسعة من الأراضي في جنين ونابلس في نهاية العصر العثماني الدباغ، **بلادنا**، ج٢، ق٣، ص٤٢٠

(١١٠) من عكا، عمل في عدد من الوظائف الحكومية في نهاية العصر العثماني، شارك في الحركة الوطنية خلال الانتداب البريطاني على فلسطين، وتولى رئاسة بلدية عكا،مناع، **اعلام**، ص(٢٠١).

(١١١) ولد في بيروت سنة ١٨٦٨م، واختير نائباً عن بيروت في مجلس (المبعوثان)، وتولى رئاسة بلدية بيروت، ثم عضواً في المؤتمر العربي في باريــس، ورئيس جمعية المقاصد الإسلامية، وتولى عدداً من الوظائف بعد الانتداب الفرنسي على لبنان، سليم، **مذكرات**، ص٧-٣٨.

(١١٢) من أعيان بيروت وأثريائها، كان يمتلك أراضياً وعقارات في لبنان وفلسطين، سليم، **مذكرات**، ص١٨٨- ١٩١.

(١١٣) من مواليد قرية الكفير سنة ١٨٧٣م، في منطقة حاصيبيا اللبنانية، درس في الكلية الإنجيلية السورية (الجامعة الأميركية)، وانضم إلى جمعية الاتحاد والترقي، انتخب سنة ١٩١٤م، نائباً عن دمشق في مجلس (المبعوثان)، تولي عدداً من الوظائف بعد الانتداب الفرنسي على سوريا، منها رئيساً للوزراء ١٩٤٤- ١٩٤٥م، توفي سنة ١٩٦٢م، انظر فارس الخوري، **أوراق فارس الخوري**، تحقيق كوليت الخوري، دمشق، داركلاس للدراسات والترجمة والنشر، وسيشار إليه فيما بعد الخوري، أوراق؛ سلام، **مذكرات**، ص ٢٠٠؛ سلطان،**تاريخ سوريا**، ص١٣٠.

(١١٤) من أعيان، دمشق عين سنة ١٩١٢م وزيراً للأوقاف، وانتخب عام ١٩١٤م نائباً في مجلس (المبعوثان) العثماني، وأصبح عام ١٩١٩م رئيساً للمؤتمر السوري العام، وتوفي سنة١٩١٩م، سلام، **مذكرات**، ص١٨١-١٨٢.

(١١٥) ســلام، **مذكرات**، ص١٨٠-٢٠٠؛ الحكيم، **بيروت**، ص١١٨،١١٩؛ الحوت، **القيادات**،ص٨٤٦.

(١١٦) أبو الشعر، **تاريخ**، ص٢٣٠،٢٣١، محمد سالم عمايره، شكيب أرسلان، دراسة في فكره السياسي، **رسالة دكتوراة**، الجامعة الأردنية ١٨٦٩-١٩٤٦م، ص ١٨-٢٠، وسيشار اليه فيما بعد عمايره، شكيب.

انظر عن سياسة الاتحاديين في انتخابات عام ١٩١٤م، حسن ، **الحركة**، ص٢٥٠،٢٥١.

(١١٧) الحكيم، **بيروت**، ص١١٣، ١١٤.

(١١٨) الحكيم، **بيروت**، ص١١٤، ١١٥.

(١١٩) توفيق، **العرب**، ص٢٥١؛ **الاتحاد العثماني**، العدد ١٦٠، ١ نيسان ١٩٠٩م، ص١، والعدد ٢٣٥، ٢٩ حزيران ١٩٠٩، ص١، والعدد ٣٤٥، ٦ تشرين الأول ١٩١٠م، ص٦.

(١٢٠) **المؤيد**، العدد ٥٥٢٧، ١٦ حزيران ١٩٠٩م، ص٤،٥، والعدد ٦٥١٠، ٣١ تشرين الأول ١٩١١م، ص١.

(١٢١) ولد في دمشق سنة ١٨٥٧م، عمل موظفاً في جمرك بيروت، ومترجماً في القصر السلطاني في استنبول، اختير عضواً في مجلس (المبعوثان) العثماني على الرغم من معارضة جمعية الاتحاد والترقي له، اشتهر بمواقفه الوطنية، ولذلك أعدم من قبل جمال باشا السفاح سنة ١٩١٦م. الجندي، **شهداء**، ص٧٥-٧٩.

(١٢٢) برو، **العرب**، ص٢٧٥-٢٧٨؛ معطي؛ **تاريخ**، ص١٢٣.

(١٢٣) كان إسماعيل بك أحد النواب غير العرب، ورئيس حزب الأهالي، أول من ألقى خطاباً بيّن فيه مخاطر الحركة الصهيونية في فلسطين. **المؤيد**، العدد ٦٣٠٩، ٨ آذار ١٩١١م، ص١، والعدد ٦٣١٠، ٨ ربيع الأول ١٣٢٩هـ/ ٩ آذار ١٩١١م/ ص١.

(١٢٤) مؤسس الحركة الصهيونية، وأول رئيس لها، يعود إليه الفضل في عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بال السويسرية سنة ١٨٩٧م، ألف كتاب دولة اليهود. **موسوعة السياسة**، ج٦، ص١٠٧.

(١٢٥) من زعماء الحركة الصهيونية في نهاية العصر العثماني، وفي خلال فترة الانتداب البريطاني، خالد عايد، **التوسعية الصهيونية وإسرائيل الكبرى**، ص٥٥٤، ٥٥٥. الموسوعة الفلسطينية، الدراسات الخاصة، مجلد ٦، ص٥٥٤، ٥٥٥، وسيشار إليه فيما بعد، عايد، **التوسعية**.

(١٢٦) برو، **العرب**، ص٢٨٢، ٢٨٣؛ الدباغ، **بلادنا**، ج١٠، قسم٢، ص٣٦٥، ٣٦٦؛ قاسمية، **النشاط**، ص١٠٠-١٠٣؛ الأسد، **روحي**، ص٢٢؛ قايالي، **الحركة**، ص١٥٩، ١٦٠وص١٦٢، عبد القادر، **دور**، ص٢٣٣-٢٤٢، إحسان حلاق، **موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية ١٨٩٧- ١٩٠٩م**، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٨م، ص٢٥٦، وسيشار إليه فيما بعد حلاق، موقف؛ **المؤيد**، العدد ٦٣٣٤، ٨ نيسان ١٩١١م، ص١.

(١٢٧) برو، **العرب**، ص٢٨٤، ٢٨٥؛ عبد القادر، **دور**، ص٢١٩،٢٢٠؛ **المؤيد**، العدد٦٣٣٤، ٨ نيسان١٩١١م، ص٢، سلطان، **تاريخ**، ص١٢٧-١٣١، انظر عن دور النواب العرب في مجلس (المبعوثان) وعن أسباب انخفاض عدد الموظفين العرب في الدوائر الحكومية ، قايالي ، **الحركة**، ص١٥١-١٧٢ .

(١٢٨) برو، **العرب**، ص٢٨٦، ٢٨٧، **المؤيد**؛ العدد ٦٣٣٤، ٨ نيسان ١٩١١،، ص٣، انظر الرسالة التي بعثها عدد من النواب العرب في مجلس (المبعوثان) وهم: أحمد الكبسي مندوب اليمن، وفؤاد خلوصي مندوب طرابلس الشام، وعبد القادر هاشم مندوب المدينة المنورة يدعون فيها إلى تقوية الألفة بين العرب والترك، وتقوية الرابطة الاسلامية. **المقتبس**، العدد، ٦٤٧، ١٠ نيسان ١٩١١، ص٣-٤.

(١٢٩) سلام، **مذكرات**، ص١٩٤-١٩٨؛ أنظر أيضاً الخالدي، **جولة**، ص٨٨ ،٨٩.

(١٣٠) أبو ديه، **صفحات**، ص٩٩-١٠٣؛ عمايره، **شكيب**، ص ١٨-٢١.

(١٣١) **الاتحاد العثماني**، العدد ٩٥، ١٦ كانون الثاني ١٩٠٩م، ص٢،١؛ برو، **العــرب**، ص٢٦٨-٢٧٤؛ علي، **تاريخ**، ص١٢٣؛ انظر عن مناقشات مجلس النواب، **المقتبس** من العدد ٦٤٨،١١نيسان ١٩١١، لعدد٨٣١،١١تشرين لثاني ١٩١١؛فلسطين، لعدد ٨٧،٥ تشرين الثاني١٩١١،ص١،٢، والعدد٨٨،٩.

(١٣٢) **المؤيد**، العدد ٦٣٤٠، ١٥ نيسان ١٩١١م، ص١١، توفيق، **العرب**، ص٢٨٧-٢٨٨.

(١٣٣) **المقتبس**، العدد ٦٤٧، ١ نيسان ١٩١١م، ص٣،٤.

(١٣٤) **المؤيد**، العدد ٦٣٤٠، ١٥ نيسان ١٩١١م، ص١، توفيق، **العرب**، ص١.

(١٣٥) خدوري، **المسألة**، ص٣٧-٥٣؛ سلطان، **تاريخ**، ص٨٥-٥٢.

(١٣٦) محب الدين بن أبي الفتح محمد بن عبد القادر بن صالح الخطيب ١٣٠٣-١٣٨٩هـ/١٨٨٦-١٩٦٩م، ولد في دمشق وتعلم بها وفي الاستانة، شارك في تأسيس جمعية النهضة العربية، أصدر مجلة الزهراء والفتح، له العديد من المؤلفات، الزركلي، **الأعــــلام**، ج٥، ص٢٨٢.

(١٣٧) **المؤيد**، العدد ٦٠٨٥، ٥ حزيران ١٩١٠م ، ص١.

(١٣٨) **الاتحاد العثماني**، العدد ٤٨٣، ٢١ نيسان ١٩١٠م، ص١.

(١٣٩) **الاتحاد العثماني**، العدد ٤٩٨، ٩ أيار ١٩١٥م، ص١.

(١٤٠) **الاتحاد العثماني**، العدد ٥٢٦، ١٠ حزيران ١٩١٠م، ص١.

(١٤١) **المؤيـــــــــد**، العدد ٦٠٨٥، ٥ حزيران ١٩١٠م، ص١.

(١٤٢) (١٨٦٥-١٩٣٥م)، ولد في طرابلس الشام، رحل إلى مصر فلازم الشيخ محمد عبده، له العديد من المؤلفات، منها: تفسير القرآن الكريم، وكان من المنادين بالاصلاح في الدولة العثمانية، أصدر جريدة المنار، وساهم في إنشاء حزب اللامركزية في القاهرة ١٩١٢م، الزركلي، **الأعــلام**، ج٦، ص١٢٦؛ الحوت، **القيادات**، ص٢١، ٥٣؛ الجندي، **شهــداء**، ص١٧٧-١٨٢.

(١٤٣) رشيد رضا، **مختارات سياسية من مجلة المنار**، تقديم ودراسة وجيه كونراني، بيروت، دار الطليعة، ١٤٠١هـ/١٩٨٠م،ص١٤٦-١٧٠، وسيشار إليه فيما بعد رضا، **مختارات**.

(١٤٤) **الاتحاد العثماني**، العدد ٤٨٣، ٢١ نيسان ١٩١٠، ص١.

(١٤٥) **المؤيد**، العدد ٦٠٩٠، ١٢ حزيران ١٩١٠م، ص١.

(١٤٦) من هذه الجمعيات جمعية الإخاء العربي العثماني التي أُسست في بيروت في ١٢ أيلول ١٩٠٨م، والجامعة العثمانية التي أُسست في بيروت سنة١٩٠٨م، الحوت، **القيادات**، ص٢٧-٤٠؛ مجيد خدوري، **المسألة**، ص٥٣-٧١.

(١٤٧) أنطونيوس، **يقظة**، ص١٧٧ وص١٩٦؛ برو، **العرب**، ص١١١-١١٣ وص٣٠١-٣٠٥؛ الجميل، **تكوين**، ص٥١٦، ٥١٧، أمين سعيد، **الثورة العربية**، تاريخ مفصل جامع للثورة العربية في ربع قرن، القاهرة، عيسى اليابي الحلبي، **لا تاريخ**، ص٧-١١، وسيشار إليه فيما بعد سعيد، **الثورة**.

(١٤٨) أُسس المنتـــدى الأدبـــي سنة ١٩٠٩م من قِبل الطلاب العرب في الأستانة، وعلى رأس هؤلاء الطـــلاب: مصطفى الخليل من صيدا، الحوت، **القيادات**، ٢٨، ٢٩؛ سلطان، **تاريخ**، ص٢٧.

(١٤٩) الخالدي، **جولة**، ص٧٥-٧٧؛ برو، **العرب**، ص٣١٤؛ الحكيم، **بيروت**، ص٣٧،٣٨؛ أنطونيوس، **يقظة**، ص١٨٤؛ سليمان الموسى، **الحركة العربية**، سيرة المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، بيروت، دار النهار للنشر، الطبعة الأولى، ١٣٦٠هـ/١٩٧٠م، ص٣٢، ٣٣، وسيشار إليه فيما بعد الموسى، **الحركة**.

(١٥٠) أسست في بيروت سنة ١٩١٣م، وكانت أهم أهدافها أن تكون للولاية مجلس عمومي يشرف على الادارة المحلية، وجعل اللغة العربية لغة رسمية في الولاية، الحوت، **القيادات**، ص٣٥، ٣٦.

(١٥١) أنطونيوس، **يقظة**، ص١٩٠؛ أمين، **الثورة**، ص٨، ٩، قايالي، **الحركة**، ص١٩٥،١٩٤.

(١٥٢) الموسى، **الحركة**، ص٣٤، ٣٥؛ أمين، **الثورة**، ص١٤-١٧؛ الخالدي، **جولة**، ص٧٨.

(١٥٣) أمين، **الثورة**، ص١٨-٢٤؛ الخالدي، **جولة**، ص٧٨، ٧٩.

(١٥٤) أنطونيوس، **يقظة**، ص١٨٧، ١٨٨؛ توفيق، **العرب**، ص٣١٩؛ سعيد، **الثورة**، ص٩، ١٠، الموسى، **الحركة**، ص٣٣.

(١٥٥) سعيد، **الثورة**، ٢٥-٢٩؛ الموسى، **الحركة**، ص٣٦-٤١؛ الجميل، **تكوين**، ص٥٢٠-٥٢١؛ الخالدي، **جولة**، ص٨٠-٨٥؛ أنطونيوس، **يقظة**، ص١٩١–١٩٦.

(١٥٦) شاعر وأديب، ولد في بيروت سنة ١٨٨٦م، تولى عدداً من الوظائف الإدارية والتعليمية في نهاية العصر العثماني، وله العديد من المؤلفات، توفي سنة ١٩٤٤م؛ الزركلي، **الأعلام**، ج٧، ص٢٤٤، ٢٤٥.

(١٥٧) **الاتحاد العثماني**، العدد ٨١، ٢٨ كانون الأول ١٩٠٨، ص٢.

(١٥٨) **الاتحاد العثماني**، العدد ٥٥٨، ٢٢ آب ١٩١٠م، ص١؛ انظر أيضاً، **المؤيد**، العدد ٥٥٤٩، ١٩ آب ١٩٠٨م.

(١٥٩) **الاتحاد العثماني**، العدد ٦١، ٤ كانون الأول ١٩١٠م، ص١.

(١٦٠) من رجال النهضة الفكرية في سوريا، ولد في دمشق سنة ١٨٦٧، درس التاريخ، والأدب، زار مصر واستقر فيها، له العديد من المؤلفات، توفي سنة ١٩٢٥، الزركلي، **الأعلام**، ج٣، ص٣٠.

(١٦١) بسام البطوش، رفيق العظم، **١٨٦٥-١٩٢٢م، دراسة فكرية ودوره في الحركة الإسلامية**، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، ١٤٠٦هـ/١٩٩٥م،.ص٢٤، ٢٥، وسيشار إليه فيما بعد البطوش، **رفيق**.

